


العلاقات الدولية

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م

فاروق حسن

دراسات معاصرة (١٥)

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير:
عوض البادي

أنشئ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في عام ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، وهو أحد أجهزة مؤسسة الملك فيصل الخيرية، وله شخصية اعتبارية مستقلة، يرمي إلى خدمة الحضارة الإسلامية ودعم البحوث والدراسات والنشاطات الثقافية والعلمية المختلفة. ولتحقيق رسالة المركز تصدر هذه السلسلة: «**دراسات معاصرة**» وهي سلسلة دراسات محكمة، تصدر دورياً لتكون إضافة علمية جديدة تعالج القضايا العربية والإسلامية والدولية المعاصرة.

توجه الدراسات والبحوث والمراسلات إلى:
مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
إدارة البحوث والدراسات ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (٩٦٦١) ناسوخ: ٤٦٥٩٩٩٣ (٩٦٦١)
بريد إلكتروني: E-Mail: rkfcris @ kff.com

اهـــــداء2004

سفارة المملكة العربية السعودية

مصر

العلاقات الدولية

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ م

فاروق حسن

ح مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
حسن ، فـاروق
العلاقات الدولية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م
٦٠ ص؛ ١٧×٢٤ سم .ـ (دراسات معاصرة: ١٥)
ردمك: ٤-٠٧-٨٩٠-٩٩٦٠
١ ـ العلاقات الدولية أـ العنوان ب ـ السلسلة
ديوي ٣٢٧ ٦١٨٦/ ١٤٢٣

رقم الإيداع: ٦١٨٦/ ١٤٢٣
ردمك: ٤-٠٧-٨٩٠-٩٩٦٠





المحتويات



المقدمـــة

مما لا شك أن الصدمة العنيفة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م أنتجت تحولاً سياسيّاً في العلاقات الدولية صنَع عالماً يحكمه الآن صنف من حقائق أساسية تختلف عن تلك التي كانت موجودة عند وقوع الأحداث. ومن هذا المنظور التحليلي يجب أن تفهم ديناميكيات ما بعد ١١ سبتمبر. وفي ضوء هذه الحقائق الأساسية يجب، مبدئياً، الانتباه إلى حقيقتين:

أولاً: نشاهد حالياً ظهوراً مفاجئاً لتحالفات وتجمعات هي تاريخياً غير طبيعية.

ثانياً: أن الأوضاع التي يواجهها الكثير من الأمم لا سيما الإسلامية منها، أصبحت معقدة جداً لدرجة تتطلب مراجعة صريحة لسياستهم الخارجية التقليدية.

وما لم يتم ذلك، فإن الدول النامية، وبالذات الإسلامية منها، ستواجه حتماً نظاماً عالمياً لواقع يعدّ في أساسه، كما ورد في تصريحات حديثة للعديد من قادة الغرب، إمبريالياً في نهجه نحو هذه الدول[١].

إن هذا التحدي، في محيط تاريخي واجتماعي، هو داخلي وخارجي في آن واحد. فعلى المستوى الداخلي، يواجه أغلبية السكان المسلمين في العالم - مع استثناءات قليلة - أوضاعاً اقتصادية متردية، ومؤسسات وطنية غير مستقرة، وحكومات لا تحظى داخلياً بالثقة أو على الأقل تفتقد المصداقية. وعلى المستوى الدولي، وجدوا أنفسهم أمام بديهيات القرن الواحد والعشرين الاستراتيجية دون أدنى استعداد، وأظهرت قيادتهم في أكثر الأحيان، غياب الرؤى الضرورية أو النوعية المطلوبة لعمليات صنع القرارات[٢].

تبدأ هذه الدراسة على خلفية الأزمة الحادة ذات الأبعاد الدولية عن رسالة الإسلام

المعاصر ومكانته. وسواء اتفق المرء أو اختلف مع النظرية التي قدمها صمويل هنتنجتون بدءًا في العصر الحديث، فلا يمكن تجاهل حقيقة أن الإعلام الغربي الشعبي ينتقد بشدة المهن السياسية، والممارسات العملية والمعتقدات الدينية للمسلمين. ومن هذا نشأ، عمليّاً، "التصادم" الذي تكلَّم عنه من اللا مدرك حسّاً وعقلاً إلى المرئي تصوراً وعياناً.

وفي رأيي فإن هنتنجتون كان، للأسف، واقعيّاً في طرحه لنظرية صدام الحضارات في القرن الحادي والعشرين. ودعم هذه القناعة البابا يوحنا بولس في تأكيده حديثاً على هذه النظرية خلال حديثه أمام جمهور متعدد المذاهب في اسيسي في ٢٢/١/٢٠٠٢م عندما خاطب المسلمين تحديداً معبراً عن خوفه مما يجري، ومن التصعيد المتزايد للتصادم الذي يشمل الحضارات الغربية وحضارات الشعوب الإسلامية[٣]. ولقد سبب هذا الهجوم، خوفاً صريحاً لدى الكثير من القادة الإسلاميين ولم يثبت سوى القلة للدفاع علناً عن أي شيء يؤمن به أو يعمله المسلمون. بل قد أصبحت "موضة" أن يظهر القائد "حداثيّاً" في الشكل وفي كل ما يتعلق بشؤون الحكم في مثل هذه الدول. وفي هذا السياق، ومن حسٍّ هيجلي للبعد التاريخي، ظهرت حديثاً وقائع سياسية تهدف إلى "علمنة" العالم الإسلامي، ووفقاً لبعض التفكير الاستراتيجي للشؤون الدولية المعاصرة، فإن هذا أمر "مرغوب" فيه. أتمنى أن مثل هذا "التطور" المبتدَع الجاري لن يكن له أي تأثير، على الأقل سلباً، على شمولية التعاليم الإسلامية بخصوص مسائل كثيرة تؤثر على حياة الشعوب. إن المسلمات الإنسانية وعقائد الإسلام متجذرة بشكل عميق في مبادئ الأخلاق العليا. فأي تلاعب في روح هذه القيم سيشكل ضربة مدمرة للممارسات الدينية للملايين من أتباع الإسلام وبالمثل للشعوب والأمم الأخرى التي هي بحاجة ماسة لمثل هذه القيم الأخلاقية للحفاظ على نظم قيمها الثقافية في محيط عالمي اجتماعي يفقد بسرعة مثل هذه القيم في ظل "التقدم" المعاصر.

لقد حظيت العقيدة الإسلامية عبر تاريخها بتقدير عميق، ولكنها كذلك تعرضت

لسوء الفهم، بسبب تشديدها على أن كل ما يتعلق بحياة المرء يقع ضمن بنية قواعدها المعيارية خاصة بالسلوك والمبادئ. أما الفكر السياسي والفلسفي الغربي، من ناحيته، فقد تقبل التمييز بين الكنيسة والدولة. وأصبح لهذا الموروث انعكاسات كثيرة في المجتمع الغربي، أقربه علاقة بتحليلنا، هو الانحسار التدريجي للأساس الأخلاقي في حياة الفرد من المنظور الروحي العقائدي. لا عجب، إذن، أن تنظر المجتمعات الغربية، التي هي في أساسها غير مسلمة، بغرابة إلى الشعوب الإسلامية العادية المستعدة للذهاب، إلى أبعد ما يمكن من أجل تعزيز قناعاتها ومعتقداتها الدينية، وفي هذا السياق حدث الحادي عشر من سبتمبر.

أولاً - الحادي عشر من سبتمبر: ردود الفعل والانعكاسات المباشرة.

في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، قام أشخاص عرَّفتهم وكالات الاستخبارات الأمريكية بأنهم من أصل مسلم وعربي، بخطف أربع طائرات كانت في رحلات جوية داخل الولايات المتحدة الأمريكية. اصطدمت اثنتان منها ببرجي مركز التجارة العالمي في نيويورك، بينما ضربت الثالثة البنتاجون في واشنطن دي. سي. أما الطائرة الرابعة فسقطت في بنسلفانيا الأمر الذي أدى إلى مقتل جميع من كانوا على متنها.

هزَّت طبيعة الهجوم ودقّة الأداء في تنفيذه ليس الأمريكيين فقط بل بقية العالم. شاهد الملايين حول العالم، يعلو وجوههم الرعب، فصول المأساة العظيمة تعرض أمامهم على شاشات التلفزيون. وعندما استوعبت عقولهم حقيقة ما حدث، بدأ الكثير من الأمريكيين يعتقدون أن العالم قد تغيَّر إلى الأبد. إن الضرر الذي لحق بمبان كانت رموزاً للقوة والهيبة الأمريكية، والفقدان المأسوي للآلاف من الضحايا البشريةً كان له بلا شك، أثر تدميري على العالم قاطبة، ولكن بشكل أكثر قساوة في الولايات المتحدة نفسها.

لا يستطيع التاريخ إلا أن يقبل الحقيقة المرة أن عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر يختلف بشكل أساسي عن ذاك الذي كان موجوداً حتى ذلك اليوم المشهود. فالحس بالمناعة التي لا تقهر والحصانة التي لا تنتهك الذي سيطر على وعي القوة العظمى الوحيدة الباقية في العالم، ضاع فجأة وإلى غير رجعة.

فلقد بدا وكأن منظر هيكليْ برجي مركز التجارة العالمية الضخمين وهما يتهاويان تذكرة لنا جميعا بالطبيعة الفانية والضعيفة لكل المنجزات البشرية، وكذلك إلى حتمية مصيرنا إلى الموت. واكتسحت موجات من التكذيب والغضب والخوف والصدمة، عبر عنها المشاهدون، بدرجات متفاوتة من القوة، أمام مناظر الموت وهي تعرض عليهم. وأمام أخطر هجوم في التاريخ يحدث على التراب الأمريكي، فبالإمكان تفهم الدعوات التي صدرت عن الكثير من الناس في الولايات المتحدة مطالبة بمعاقبة من كانوا مسؤولين عن هذه الجرائم البشعة. وعلى الرغم من أن المنفذين المباشرين لها قد

ماتوا ولم يعد من الممكن عقابهم، فإن هناك آخرين يعتقد أنهم خططوا لهذه الجرائم، بالإمكان التحرك ضدهم. على رأس قائمة هؤلاء منظمة القاعدة التي صنفتها واشنطن من هذه الفئة، وبالتالي حددتها هدفاً لإبادتها في النهاية. حتى نظام طالبان في أفغانستان، الذي بدا أنه لم يثبت له دور مباشر في تلك الهجمات الإرهابية، قررت ضرورة إسقاطه بالقوة. لقد تم تبرير الهجوم على أفغانستان بحجة أن الحكومة المحلية سمحت للقاعدة بالوجود على أراضيها، ثم، رفضت إنذاراً بتسليم الرجل المطلوب من واشنطن، وهو تحديداً بالاسم، أسامة بن لادن. وبدا أن الأمم المتحدة قد قبلت بهذا الموقف[٤]. عُدّ هذا التصرف أمراً ملحّاً أخلاقيّاً من قبل الدولة الضحية، الولايات المتحدة، لكي تعيد للأمة المصابة عافيتها، وتستعيد، بشكل رئيسي، ثقة الشعب الأمريكي في القدرة الموروثة والثابتة للولايات المتحدة لزعامة العالم والسيطرة عليه[٥].

ثانياً ـ السياسة الخارجية: الأهداف الأساسية.

بناءً على ما تقدم، فكيفما فسَّر المرء الأحداث الحاسمة للحادي عشر من سبتمبر، فإن شيئاً واحداً يبقى واضحاً. في ذلك اليوم تغير العالم إلى الأبد، ولا رجعة للوضع السابق له. وفي ظل هذا التطور الجاري، فإنه يجب أيضاً على من تأثروا الآن، سلبيّاً بالطبع، السير قدماً إلى الأمام، وهذا ما يشكل تحدياً خطيراً بالنسبة للمسلمين.

كيف وعلى أي أساس سيكون في مقدورنا إيجاد نظام عالمي جديد على أثر ما حدث في ١١ سبتمبر ٢٠٠١م؟ هل بالإمكان محو قطبية عالم يبدو أنه يؤشر بثبات إلى صراع ظاهر بين الغرب والإسلام؟[٦]. ولكن، الأهم من ذلك من منظور استراتيجي، ما هي الاستراتيجيات التي يجب أن نطور لتحقيق:

١ـ تحسين الصورة السيئة الحالية عن المسلمين وعن الإسلام نفسه[٧].

٢ـ تطوير وابتكار سياسة خارجية تدعم المصالح الاستراتيجية الحيوية البعيدة المدى للدول الإسلامية.

وقبل الدخول في هذا الموضوع، سأذكر نقطة واحدة بشيء من التركيز. في ضوء الواقعية السياسية الحالية للعلاقات الدولية، لن يكون من السهولة تحقيق الأهداف أعلاه. فمن الواضح أن هناك كراهية موروثة تجاه المسلمين يجب الاعتراف صراحة بوجودها. تجاوزها هو العقبة الحقيقية في طريق الوصول إلى غاياتنا البعيدة المدى. وتاريخيّاً، خلال القرن السابق لمآسي الحادى عشر من سبتمبر، حملت الحضارة الغربية، عموماً، كراهية فلسفية تجاه المسلمين. وعبر قرون، تحولت هذه المشاعر إلى نظام من عدم الاكتراث، وأحياناً، الإهمال. وفي أزمان متأخرة، باستثناء الحظر العربي للنفط في ١٩٧٣م أو الثورة الإيرانية في ١٩٧٩م، لم يعط اهتمام جدِّيّ سواء للإسلام أو للمسلمين. ولكن مع هذين الحدثين، ظهرت بدايات إعادة تقييم سياسي دولي للقوة الاستراتيجية للدول الإسلامية، شعوبها وحكوماتها[٨].

وفي مثل هذا السياق المشحون بمخزون كبير من شتى الصور السلبية المرتبطة

بالإسلام والمسلمين في اللاوعي الجماعي والتاريخي لدى الغرب، فإنه ليس غريباً البتة، بعد انهيار الإمبراطورية السوفيتية، أن يتحول "عالم الإسلام" مرة أخرى، إلى "العدو" الجديد في وجه الغرب. إن سوء التصور الراهن، يفوق سابقه، لكونه أمراً مبهماً ليس في المقدور فهمه. فالتصوير الروتيني للإسلام بأنه دين انتشر بالسيف، سمته "الجهاد"، وبالمسلمين كبرابرة، متخلفين ومسعورين ومهووسين ومتقلبين ودمويين، قاد، في العقود الأخيرة، إلى زيادة مخيفة في "إهانة المسلمين" لفظيّاً وجسدياً وسيكولوجياً في عدد من الدول الغربية. بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠٢م، أصبحت "الحرب الصليبية" ضد الإسلام والمسلمين، واضحة جداً للعيان على شاشات التلفزيون في الولايات المتحدة، أكثر قساوة وحدَّة.

ولقد شاركت وسائل الإعلام الغربي تقودها شبكات التلفزيون الأمريكية الكبيرة، في صُنع جوٍّ مشحون بعبارات ومفردات ومفاهيم مناوئة للمسلمين، حيث عمدت إلى مبادئ جوهرية سهلة في الإسلام فقامت بتحريف تفسيرها تماماً، وذلك باقتلاعها من سياقها لتشويه صورة المسلمين والإسلام على أنه دين ضيّق الأفق، جامد، وحتى عدائي. وهناك مصطلحان يستخدمان دون أدنى أساس عقدي بتاتاً، وهما "الأصولية" و"الجهاد" للإيحاء بأن المسلمين مجبولون أساساً على التحجّر الجامد وميَّالون في سلوكياتهم إلى التطرف.

ويكفي القول إن المفهوم الإسلامي لـ "الجهاد" يتعلق بالتركيز على الجهاد البشري نحو التقدم والإصلاح. إن الجهاد معتقد قرآني أساسي مشتق من الجذر (جهد) الذي يعني "بذل الجهد". إن أعلى مراتب الجهاد في الإسلام هو "الجهاد الأكبر" الذي هو جهاد النفس، أي جهادها ضد مواطن الضعف والعيب الكامن في المرء. والمرء في صراع مستمر يقوده مع نفسه في سبيل تحسينها من كل النواحي. والنوع الآخر، "الجهاد الأصغر" وهو الجهاد ضد الأمراض الاجتماعية والظلم(٩). وبالتالي سيكون من المفيد، من أجل إزالة الصور المشوَّهة في الغرب، السعي إلى تقديم تعريف ملائم وصحيح عن مفهوم الجهاد في المحافل الدولية المعنية.

أما استخدام كلمة "الأصولية" فهو في نظري استخدام خاطئ تماماً. فهو ببساطة، كمفهوم عقدي، لا مكان له في الفكر الإسلامي، تعاليمه أو محيطه الاجتماعي. ذلك أن كلمة "الأصولية" لم تأت من تاريخ الإسلام ولكن من تاريخ المسيحية البروتستانتية الإنجيلية ـ التبشيرية الأمريكية خلال عشرينيات القرن العشرين. وقد وردت في مؤلف رائد عن الأديان في الولايات المتحدة: "إن (الأصولية) هي صنف متفرع من الإنجيلية التبشيرية. وهو مصطلح ظهر أول ما ظهر في أمريكا في عشرينيات القرن العشرين، ويقصد به الإنجيليون الذين يرون أن أهم واجبات المسيحي أن يحارب بلا هوادة اللاهوت "الحداثي" وبعض الاتجاهات الثقافية المعلمنة. وأكثر ما يميز الأصوليين عن بقية الإنجيليين نضالهم المنظم. فالأصولية هي أساساً ظاهرة أمريكية"[١٠].

وبناءً على ذلك، فمن الحق القول، إن المسلمين العاديين ممن ليس لديهم إلمام جيد باللغة الإنجليزية أو مفردات الأديان الأخرى أو لا يعرفون تاريخ كلمة "الأصولية" في المسيحية الأمريكية، يستخدمون هذا المصطلح لتوصيف أي شخص يؤمن بالمبادئ الأساسية لشيء ما. الأكثرية الساحقة من المسلمين تؤمن بأساسيات الإسلام، مثل الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وحقوق الله وحقوق العباد. وبالتالي، لو سئل المسلمون هل هم "أصوليون"، سيردون بالإيجاب، على أكثر الاحتمالات. ولن يدركوا، في الوهلة الأولى، كيف سيفسَّر جوابهم هذا من قبل شخص يربط، في جوِّ العلاقات الدولية الحالية، "الأصولي"، على الأقل، بـ "المتطرف" إن لم يكن "الإرهابي". فالأهداف التي يجب أخذها في الحسبان، يفترض المنطق أن تشمل عملية تصحيح لمثل سوء الفهم هذا[١١].

ثالثاً ـ ما بعد الحادي عشر من سبتمبر: ما الذي تغير؟

لقد عرضت بإيجاز للاهتمامات الرئيسية التي أرى أنها تكوِّن الاهتمامات البديهية في أسس ما أعدّه الركائز الأساسية في صناعة السياسة الخارجية الحالية للدول الإسلامية. ونستطيع الآن أن نلتفت تسلسلياً إلى القضايا الجوهرية الكبرى التي يجب إمعان النظر فيها، وهذه المسائل يجب أن تحتل رأس قائمة الأولويات لأن الحادي عشر من سبتمبر أحدث فيهم تغييراً مهمّاً. واختياري لهذه القضايا تم على أساس أهميتها المسبقة بالنسبة لقضايا عرضية أخرى جرى إهمالها؛ ولكني سأحاول أيضاً، خلال التحليل التالي، أن ألامس العديد منها.

وبعد هذا التوضيح، سأعدد المواضيع التي تتطلب عناية خاصة بسبب التأثر الجوهري في الصميم نتيجة أحداث الحادي عشر من سبتمبر:

١ـ معاقبة معظم المسلمين الملتزمين بتصنيفهم "إرهابيون" أو "متطرفون" من قبل الدول الغربية الأكثر تقدماً. إن الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام الغربية في هذه الظاهرة المؤسفة أدى عملياً إلى نعت ومساواة معظم المسلمين بالإرهابيين دون أي مبرر قانوني أو أخلاقي دولي، الأمر الذي يستحق رداً مدروساً.

٢ـ وتبعاً لذلك، هل يوجد الآن "عداء" قائم بين الغرب والإسلام؟

٣ـ تشديد الولايات المتحدة على أنها المتحكِّم الدولي النشط الوحيد أو الأساسي في صياغة التطورات المهمة في العلاقات الدولية الراهنة. وإذا كان الأمر كذلك، فما هو موقع المجموعات السياسية الدولية المهمة الأخرى في هذا المشروع؟.

٤ـ هل تغير المفهوم القانوني لحقوق الشعوب المحتلة نتيجة تصرف الولايات المتحدة في أفغانستان الذي يفترض أن إسرائيل سلكته في فلسطين من خلال سياستها العدوانية الحالية في هذه الأراضي؟

٥ـ إمكانية حدوث هجوم أمريكي مسلح وقائي على العراق: التبرير المعلن الذي قدمته الولايات المتحدة وتحليله.

٦ـ تغيير القواعد القائمة للقانون الدولي، مثل تبديل أنظمة الحكم القائمة في الدول الأخرى؟ هل هذا ممكن قانوناً وردّ الفعل الدولي الراهن لمثل هذه السياسة؟

٧ـ الغايات الاستراتيجية والاقتصادية للولايات المتحدة تجاه ثروات دول الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وجميعها إسلامية؟

دعونا الآن نحلل، بإيجاز، كلاً من هذه المسائل والمواضيع.

١ـ إن الزعم بأن المسلمين إرهابيون هو زعم باطل وكاذب.

يمكن بداية دحض هذا الزعم بحسب ما ورد حول هذه المسألة في العرض والسرد السابق. تاريخيّاً، يعدّ الإسلام كعقيدة وأسلوب حياة تحدياً للحضارات الغربية. لم يكفّ أبداً خصوم النظام الإسلامي عن تصوير المسلمين بأنهم نقيض كل ما يمكن تسميته تقدماً، فكراً ليبرالياً، حديثاً وديمقراطياً.

وفيما لا توجد، عموماً، صياغة قانونية متفق عليها لتعريف الإرهاب، فلا بد من التشديد في القول إن الإسلام لا يبشر أبداً أو يسمح بالإرهاب أو التطرف بنية الإضرار بحياة الناس الأبرياء أو ممتلكاتهم، ومع ذلك فالمفهوم الذي يشمله هذا المصطلح واضح بما فيه الكفاية. لفائدة هذه الدراسة يمكن الاقتباس من البيان الذي أصدره مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب الذي عقد بالقاهرة في عام ١٩٩٨م والذي تم الاتفاق فيه على أن:

"الإرهاب هو أي تصرف، يشمل العنف أو الاعتداء أيّاً كانت دوافعه أو مرتكبه، يسبِّب رعباً أو ذعراً بين الناس ويضر بالمصالح العامة، ويرتكب من أجل تنفيذ عملية إجرامية ضد المواطنين أو غيرهم، تهدّد سلامة حياتهم وحرياتهم وأمنهم، وتتسبَّب في إلحاق الضرر ببيئتهم، ومنشآتهم أو بالممتلكات الخاصة أو العامة، من خلال السطو أو الاستيلاء على مثل هذه الممتلكات، أو يعرِّض للخطر أيّاً من مصادر الثروات الوطنية"(١٢).

وفي البداية دعونا قبل كل شيء نرجع إلى الآيات القرآنية المعروفة التي تدعم هذا

الاستنتاج. فبينما يدين الإسلام الإرهاب بجميع أشكاله، فإنه يدعو أتباعه إلى الإعراض عن العنف والعدوان. بل إنه يحرِّم، على المستوى نفسه، إلحاق المرء الأذى بنفسه:

﴿و لاتلقوا بأيديكم إلى التهلكة﴾ [البقرة: ١٩٥].

والقرآن يحفظ حرمة الحياة البشرية، وهو حق أساسي مطلق التطبيق نُصّ عليه في سورة الأنعام:

﴿. . و لاتقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون﴾ [الأنعام: ١٥١].

وهناك الآية المشهورة في سورة المائدة التي تنصّ على أن من قتل فرداً فكأنما قتل الناس جميعاً. يقول القرآن:

﴿من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا﴾ [المائدة ٣٢].

ووفق ما نصَّت عليه أنظمة القوانين الحديثة، يحرم بتاتاً إزهاق النفس البشرية. وباستثناء القتل أو الضرر العام المستفحل مثل ما تسببه جرائم مثل الخيانة، فحتى الأنظمة القانونية للدول تمنع قتل النفس البشرية تحت غطاء "قانون" ما.

ليس هذا فحسب، بل إن الدين الإسلامي يحرِّم العنف ويشدد بكثافة على "العدل" و"التقوى". ومن البديهي أن أي شكل من أشكال الإرهاب ينقض أسس العدالة والتقوى:

﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون﴾ [البقرة: ١٧٧].

وفي آية أخرى مهمة، يؤكد القرآن على أن:

﴿. . إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ [الحجرات: ١٣].

ومن الممكن، قبل الخروج من هذه النقطة، الإشارة إلى آية أخرى جديرة بالذكر حول العدل. يقول القرآن:

﴿يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا﴾ [النساء: ١٣٥].

فمن البديهي، إذن، أن لا مكان للإرهاب في عقيدة وتعاليم الإسلام الذي يقف من أجل السلام والعدل. وبالمثل يحرم الإسلام التطرف بتشديده المتكرر على "الوسطية" أو أية وسيلة تفاوضية لحل المنازعات وفض الخلافات. فبإمكان المنتمين إلى أي دين أن يرتكبوا، دوماً، أعمالاً فردية أو جماعية لأغراض سياسية أو اجتماعية ما. إلا أن ذلك ليس مبرراً للتهجم على ذلك الدين. والأحداث الأخيرة المعروفة من هذا النوع تثبت هذه الحقيقة التي من أشهرها مجازر غايانا التي ارتكبها أتباع جونز وتفجير أوكلاهوما الذي قام به تيموثي مكفاي، وهي أعمال غاية في البشاعة ارتكبها مسيحيون. ومع ذلك لم يدن أحد في وسائل الإعلام الغربية، وهو الصواب، المسيحيين ومعتقداتهم الدينية بأنها وراء تصرفاتهم الإجرامية(١٣). وعلى النقيض، هناك حقيقة تاريخية أنه عندما كان الأمر ملائماً للمصالح الأمريكية، كالت واشنطن المديح وأسرفت في الإشادة بنضال المقاتلين الأفغان والمسلمين ضد الاتحاد السوفيتي السابق من ١٩٧٩م إلى ١٩٨٧م، بوصف المشاركين بـ "المجاهدين". بل إنهم تلقوا بكثافة مساعدات اقتصادية وعسكرية بلغت مئات الملايين من الدولارات. وفي العديد من الكتابات، تمت استعارة مفردات الأوروبيين الذين خضعوا للاحتلال خلال الحربين العظميين، حيث استبدل كلمة "جهاد" بـ "حركة مقاومة"(١٤).

وبالتالي ليس من الصعب استنتاج أن نعت الشعوب الإسلامية بالإرهابيين هو

وصف خاطئ نتيجة أهواء مغرضة تكوَّنت عبر قرون من الزمن[١٥]. وعندما يحدث أحياناً القيام ببعض الأعمال القتالية من قبل أتباع الدين الإسلامي، فإنه لا يختلف عن تصرفات مماثلة يرتكبها في مكان آخر أتباع الديانات الأخرى[١٦]. إن الإسلام، في فهمه الصحيح، يعلمنا رفض كل أنواع التطرف، والتمسك والتحلّي بالتسامح، والتقوى والعدل. وهذه الفلسفة هي النقيض تماماً للإرهاب المعاصر.

٢- "الإسلام" مقابل "الغرب": مقولة دعائية مغرضة لا مبرر لها تروِّج لها أطراف ذات مصالح مترسخة.

أدين هجوم الحادي عشر من سبتمبر بقوة من قبل المجموعة الدولية بما في ذلك المسلمون على اختلاف مشاربهم بدءاً من قادة الدول الإسلامية إلى رجل الشارع. بل إن العديد من الدول الإسلامية المهمة جاءت في طليعة الحرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد أفغانستان. إلا أنه تم تصوير الأزمة وتوصيفها منذ البداية، يا للأسف، في إطار تقطيب العالم إلى معسكرين متضادين تماماً. وتنحصر النظرة المسيطرة للعالم على مسار كل من الإدارة الأمريكية ووسائل الإعلام في مصطلحات "نحن ضدهم"، "إما أن تكون معنا أو ضدنا"، "الخير مقابل الشر". وبالتالي فالتفكير المزدوج، وراء هذا المسار، ظهر، أحياناً، كونيّاً في ضخامة حجمه. وبينما كان هذا، وما يزال عموماً، يعكس نظرة وتوجهات وسائل الإعلام العالمية الكبرى خصوصاً في الولايات المتحدة منذ عام، وقد أخذ مؤخراً هذا التلميح المعادي منحًى أكثر ضراوة.

ففي مقابلة ضمن برنامج "٦٠ دقيقة" أجراها بوب سايمون، مراسل سي. بي. إس. نيوز، مع المبشر التلفزيوني، جيري فولويل في ٦ أكتوبر ٢٠٠٢م، صرح الأخير: "أعتقد أن محمداً إرهابي. قرأت ما يكفي من مصادر إسلامية وغير إسلامية جعلتني أقرر أنه كان رجلاً عنيفاً، رجل حرب". وأضاف في هذه المقابلة قائلاً: "في رأيي، أرسى المسيح، كذلك فعل موسى، مثال المحبة، بينما وضع محمد، كما أعتقد، المثل النقيض". كما أكد دعم اليمين المسيحي الثابت لدولة إسرائيل ضد

أعدائها الإسلاميين وألمح إلى التأثير الذي تمارسه جماعات الجناح اليميني المتدين على سياسة الحكومة الأمريكية تجاه إسرائيل. وأكد فولويل اعتقاده بأن الرئيس بوش كان يعي تماماً جمهور الناخبين المسيحيين في الولايات المتحدة. "نحن ٧٠ مليون في الولايات المتحدة ولا شيء يثير سخط الجمهور المسيحي في هذا البلد على هذه الحكومة مثل تخليها عن إسرائيل أو معارضتها لها في مسألة خطيرة". ويعود تأييد فولويل والمسيحيين المحافظين لإسرائيل وإدانتهم لأعدائها إلى اعتقادهم بأن انتصار إسرائيل هو تحقيق لإرادة الله. فعودة اليهود إلى بلدهم العتيق - وتفردهم بتملك الأراضي التي يطالب بها العرب والإسرائيليون - هي شرط مسبق للظهور الثاني للمسيح وفق تفسير الأصوليين الإنجيليين المسيحيين للإنجيل(١٧).

إن هذه الادعاءات هي من الوضوح والانحراف لدرجة لا تحتاج في الحقيقة إلى المزيد من الجهد لشرح معناها وأهميتها. إلا أن نشر هذا السم الذي لا مبرر له إطلاقاً، من قبل قادة الرأي العام في الولايات المتحدة الذين يؤكدون أيضاً ودون تحفظ علاقتهم الوثيقة بالرئيس الأمريكي الحالي، لا يمكن إلا أن يجعل المرء يشعر بانزعاج وقلق شديدين بغض النظر عن معتقداته الدينية.

ولا ريب أن إذاعة مثل هذه التصريحات في برامج تلفزيونية في وقت الذروة مثل "٦٠ دقيقة" في سي. بي. سي. لا يمكن إلا أن يخلّف أقصى درجات من الكرب والألم في عقول مئات الملايين من المسلمين. وهذا ما يوجد سبباً كافياً للقلق الحقيقي حول هذا الفاصل بين المسلمين والإسلام من جهة والغرب من جهة أخرى الذي اتخذ الآن منحًى أكثر عمقاً وخطورة في وقت يشعر الكثير أن الوضع أحوج إلى تشييد جسور الأمل والعون والثقة.

- إسلاموفوبيا (الخوف من الإسلام):

يمكنني القول إن محاولة فولويل تعكس تماماً الإسلاموفوبيا (الخوف من الإسلام) التي تغلب الآن على معظم التفكير المؤثر في الغرب. إلا أن تصريحات فولويل مؤسفة ومقلقة جداً لأسباب علمية عديدة أيضاً، أقلها يتعلق بالمصداقية التاريخية. فنبيّ

الإسلام حرَّم قتل الأبرياء ولم يستخدم أبداً الإرهاب كسلاح في نضاله ضد عدوان أعدائه الوثنيين. والقرآن أبعد ما يكون عن تمجيد العدوان، حيث يقول:

﴿وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولاتعتدوا إن الله لا يحب المعتدين﴾ [البقرة: ١٩٠].

أما بالنسبة للمقارنة مع الأنبياء الآخرين، فليس واضحاً لماذا قام بها فولويل. فحتى الروايات التوراتية عن بعض الأنبياء المعروفين، الذين يحظون بتبجيل عميق من لدن الأديان التوحيدية الأخرى، تتضمن إشارات إلى تصرفات تعد "إرهابية" من منظور التفكير الغربي المعاصر. وبعيداً عن جانب السجل التاريخي، فإن أقوال فولويل مضللة بالنسبة لموقعه هو نفسه، حيث إنه وزعماء الأصوليين الآخرين أدانوا مرات متكررة مسيحية اللا عنف ودعموا بروح قتالية العديد من الحروب والتدخلات العسكرية. فإذا كان فولويل نفسه يعتقد أن عيسى يبشر بالحب والسلام فهو نفسه لم يمتثل لهذه التعليمات. ففي الثمانينيات من القرن العشرين، أيَّد فولويل علناً المساعدة العسكرية التي قدمتها إدارة ريجان للمتطرفين الراديكاليين المسلمين الذين شكلوا فيما بعد القاعدة وطالبان(١٨).

وبعد أن مضى أكثر من عام جاء هذا الإجحاف الطائش الذي سببه السخط المباشر لمآسي الحادي عشر من سبتمبر ليمنع الالتئام بين الغرب والشعوب الإسلامية التي لم يكن لهم البتة أي علاقة بفظائع ذلك اليوم المشؤوم. إلا أن مثل هذه التصريحات البعيدة المدى من قبل قيادات مؤثرة في الولايات المتحدة جعلت من الصعب جداً لمثل هذا التقارب حتى مجرد أن يبدأ(١٩).

ويمكن تسجيل ملاحظة أخيرة حول هذه النقطة. من الواضح إن مثل هذه الرسالة وأصدائها المضرة كما تضمنتها المقابلة الآنفة الذكر، تساعد عناصر سياسية معينة، وتضر، من الناحية الأخرى، بآخرين. وليس من الصعب تخمين من هؤلاء؟، وما هي مصالحهم؟، حيث إن هوياتهم جرى تحديدها في تصريحات فولويل وآخرين. إنهم يهدفون بشكل واضح إلى وضع إسفين بين الغرب والإسلام، بين المسيحيين

والمسلمين، لمصلحة دولة إسرائيل الواضحة وكسب الرأي العام الأمريكي بخصوص الاعتداءات العسكرية القاسية على الفلسطينيين من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية[٢٠].

٣ـ تتصرف الولايات المتحدة كقوة إمبريالية.

أعطت الأمة الأمريكية العالم قدوة ومثلاً كبيراً عن حرمة حقوق الإنسان، وأوقفت دستوريتها على مستوى أرقى الفلسفات الإنسانية المبتكرة لتوفير أسس المساواة بين البشر. وخلال القرن الماضي كانت الولايات المتحدة هي التي رجحت، في آخر الأمر، الميزان نحو النصر النهائي للمجتمع الحر عندما هددته الدول الفاشستية السلطوية. ولهذا ليس من السهل حتى تصور أن مجرد غياب توازن مضاد في العلاقات الدولية المعاصرة لقوة عظمى أخرى سوف يشجع واشنطن لإعادة تشكيل كل توجهاتها التقليدية تجاه الدول والأمم الأخرى الأضعف من الولايات المتحدة، وتاريخياً، كانت الدول الأكثر تنوراً تحكمها دوماً قانونية القضايا ومن ثم الأخلاقيات المرتبطة بها عندما تقرر سياساتها.

ولكن نظرة تقييمية هادئة ستوحي أن موقف الولايات المتحدة، في ما يتعلق ببعض المسائل، على الأقل، ربما ينزع إلى الاستعلاء، كما حدث مؤخراً في أغسطس ٢٠٠٢م عندما أعلنت الإدارة الأمريكية أن الحرب على العراق وشيكة حتى بدون الأمم المتحدة[٢١]. ولقد صرح جان كريتيان، رئيس الوزراء الكندي في مؤتمر صحفي، إذا أقدم الغرب على فعل ذلك، سينظر إليه على أنه "أناني، متكبر".

ولقد أحجمت فيما يظهر كثير من الحكومات الغربية الكبرى من خلال أهداف سياستها الخارجية الراهنة، عن تأييد توجيه ضربة وقائية ضد العراق. ومع إدراك أن صدام حسين لديه أصدقاء قليلون في مثل تلك البلاد، يجب السؤال عن سبب النفور الطاغي تجاه مسألة جعل منها الرئيس الأمريكي، بكل وضوح، مهمة شخصية؟ أشعر أن الجواب يوجد في إدراك معظم الدول التي من المحتمل أن تتأثر في المنطقة، وكذا الأوروبيين، لشعور يحتم عليهم عدم دعم تحركات واشنطن هذه، التي تتيح للأمريكيين إمكانية تجاهلهم في مسائل تمس مصالحهم الاستراتيجية بما في ذلك

الاقتصاد والتجارة.

ولعل دارسي التاريخ يذكرون أنه، في القرن الثامن عشر، عندما بدأت الموجة الأولى من الاستعمار الأوروبي، حيث كانت الهند الجائزة الكبرى، كانت منهجية الاستيلاء التي اتبعها البريطانيون تستهل بمحاولة "تجاوز" "السكان الأصليين" عن طريق وعود بـ "مكافآت" وفوائد اقتصادية. وعند رفض ذلك، استخدمت القوة بشكل روتيني لتحقيق النتائج نفسها. وباستخدام هذه الأساليب استطاعت شركة الهند الشرقية، وهي مشروع تجاري، في آخر الأمر، احتلال كل الهند بعد طرد المنافسين الفرنسيين والبرتغاليين. وتكرر هذا الصراع في أمريكا الشمالية حيث طرد البريطانيون بقوة السلاح من كندا الحكومات الاستعمارية الفرنسية المنافسة.

لهذا أصبح مفهوماً أن جميع المتحكمين في العلاقات الدولية قاوموا منح واشنطن هذا الدور التوسعي وليس فقط زعامة العالم الغربي. وهذا ما جعل الأوروبيين، بمن في ذلك الروس، أقل استعداداً لمسايرة رغبات الحكومة الأمريكية في مجال الشؤون الخارجية. ولم تتراجع فرنسا، على عكس المملكة المتحدة، قيد أنملة عن موقفها برفض أي استخدام تلقائي للقوة ضد بغداد حسب الوضع الحاضر لمجلس الأمن.

كذلك الروس، ربما للمرة الأولى منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، أظهروا بوضوح رفضهم لأي تحركات تلغي دور الأمم المتحدة. وحتى الآن لم يوافق الاتحاد الأوروبي وكذلك موسكو، على السماح للأمريكان بتمرير قرار من الأمم المتحدة بخصوص العراق يسمح بالاستخدام التلقائي للقوة كما طالب بذلك شخصياً الرئيس الأمريكي علناً ومراراً. ووفق إجراءات مجلس الأمن لايمكن تجاهل فرنسا وروسيا اللذين يرغبان بلا شك في التأكيد على سماع صوتيهما. وبالمقابل حرما واشنطن من الحق الأحادي حيال تصرف دولي مهم. وبالمثل، فبينما التزمت الصين، لأسباب عدة تخصها، درجة من الهدوء، إلا أنها مع ذلك وقفت ضد مثل هذا الهجوم دون إذن من الأمم المتحدة. وكانت ألمانيا، بالذات، علنية في رفضها أن تصبح جزءاً من أي خطة حرب أمريكية ضد العراق، حتى مع مباركة الأمم المتحدة[٢٢].

إن التفكير واضح وراء مثل هذه التصرفات من قبل العديد من الدول المهمة بما في ذلك الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. فبينما يؤكدون موقفهم، يبدون حرصاً شديداً على عدم الظهور بما يمكن أن يشكل إهانة لواشنطن في الوقت الذي يمنعون فيه الأمريكيين من تحقيق مآربهم. وبعبارة أخرى، تعبر هذه الدول المهمة عن مواقفها وتُلْحف أيضاً آراءها حول مثل هذه القضية المصيرية بغطاء قانوني بالإصرار على الرجوع إلى الأمم المتحدة.

ولهذا لم يتوقف المسؤولون الأمريكيون عن التهديد بأنه في حالة رفض الأمم المتحدة تمرير ما ترغبه أمريكا من تصرف، فإن الأمم المتحدة ستفقد فعاليتها مما يمكن الولايات المتحدة بالتصرف "على انفراد". ولقد أدلى الرئيس بوش نفسه بمثل هذه التصريحات خلال خطابه أمام الجمعية العامة في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٢م. وبعد هذه السياسة المعلنة، سعت الإدارة الأمريكية إلى استصدار قرار من الكونجرس الأمريكي تضمن نصّاً يصرح لواشنطن بإمكانية التصرف دون الحصول على موافقة الأمم المتحدة، وذلك عن طريق تحالف دولي(٢٣).

وبحلول ١١ سبتمبر ٢٠٠٢م حصلت إدارة بوش على قرار من الكونجرس بخصوص عودة مفتشي الأسلحة إلى العراق. ومسوَّدة مجلس الشيوخ من هذا القرار، منحت الرئيس، في حال إخفاقه في الحصول على موافقة دولية، الذهاب إلى الحرب إذا دعت الضرورة. ولابد هنا من التركيز على نقطتين قانونيتين وسياسيتين:

١- بخصوص رفض المجموعة الدولية السماح بإعطاء الولايات المتحدة دوراً دولياً أحادياً أو قدرة اتخاذ قرار من طرف واحد.

٢- هذا القرار يفترض أن الكونجرس الأمريكي هو "بديل" لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وبعد ذلك يترك متى "تصبح حرب دولية ضرورة" في يد الرئيس، مما يعني فعلياً الالتفاف حول أحكام القانون الدولي ذات العلاقة وميثاق الأمم المتحدة(٢٤).

وتجدر الإشارة هنا إلى عبارة مشهورة رددها الرئيس الأمريكي، حيث تحدث،

خلال إلقائه لخطابه أمام أعضاء الكونجرس الأمريكي في بداية عام ٢٠٠٢م، عن وجود "محور الشر" في العلاقات الدولية وأن اثنتين من هذه الدول الثلاث دول مسلمة، وهما تحديداً العراق وإيران. مثل هذا الإعلان صادر من شخصية على درجة من الأهمية كرئيس الولايات المتحدة، أقوى أمة على هذا الكوكب، هو أمر لا يمكن تجاهله بسهولة. إنه يدلل، على أقل تقدير، على هاجس دور الولايات المتحدة في الشؤون الدولية و "الحق المقصور عليها" لتصنيف الدول من منظور واشنطن. داخليّاً في وزارات خارجيتهم، أنا متأكد أن كل الدول المهمة ذات المصالح الدولية الكبيرة تنظر للأمور بتلك الطريقة. إلا أن جعل تقييمهم معلناً يرمز إلى أكثر من ذلك بكثير؛ إذ أنه يكشف، للوهلة الأولى، أن السلطة الأخلاقية والسياسية المتصوَّرة عن مثل هذه الدولة تعطيها ضمناً "الحق" و"السلطة" لتوبِّخ أو تؤدِّب علناً الدول الأخرى من منظور كوني.

وعما إذا كان مثل هذا التوجه نابعاً من كونها قوة إمبريالية، فهذا أمر قابل للمناقشة، ومع ذلك لابد وأن يُوجِد قلقاً عميقاً في عقول الكثير ممن يريدون حصافة تفادي مثل هذه الطموحات. إن علامة القوى العظمى، في رأيي، أن تظهر قولاً وسلوكاً، التسامح والحيطة والتحفظ. لا تزال الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة بلا منازع. ومع هذا لا حاجة إلى بلاغة في تكرار إعادة ذلك الموقف النبيل في قضايا لابد وأن تصبح مثيرة للخلاف وتقود إلى تجريم وشك يمكن تفاديه. وستكون فائدة كبيرة في صالح واشنطن لو أنها استقبلت ووصفت كـ"صديق" وليس كـ"سيد"(٢٥).

وفي مقابلة حديثة، شرح ولي العهد السعودي الأمير عبدالله هذه النقاط بشكل جلي عندما قال:

"(مجلة) تايم: هل تؤيد أو لديك تحفظ حول حرب أمريكا على الإرهاب؟

ولي العهد الأمير عبدالله: أود أن أبدأ بالقول أن أمريكا صديقة وأن مصالح أمريكا مهمة لنا مثل مصالحنا. أمريكا لا تستطيع شن هذه الحرب بمفردها لأنها ستكون حرب منهكة، صعبة ومكلفة بشرياً ومادياً وستضاعف عدد أعداء أمريكا. أمريكا لا تستطيع

أن تكون رجل الشرطة الوحيد "[٢٦].

أعتقد أن هذه النصيحة للمجموعة الدولية هى نصيحة حكيمة ذات وزن أخلاقي وقانوني لا يمكن إنكارها. ولهذا، سأشرح باقتضاب هذه المسائل الرمزية والفلسفية بالتسلسل كما أراها. لا توجد فرصة لأي أمة مع بداية ألفية جديدة، مهما كانت قوية، تجعلها تعتقد أن باستطاعتها منفردة:

١ـ ضبط نظام عالمي للشؤون الدولية كما تريد.

٢ـ إجبار الدول الصديقة، كبيرة أو صغيرة، أن تتصرف كـ "أصدقاء" حقيقيين.

٣ـ إلزام الدول الصديقة بالتفهّم والتفكير في مصالح واهتمامات الآخر المشتركة.

٤ـ إعطاء حقوق "الشعوب المحتلة".

٤ـ حقوق «الشعوب المحتلة» هل غير الحادي عشر من سبتمبر القانون ؟

إن أعظم تحدٍّ عملي يقدمه عصر ما بعد الحادي عشر من سبتمبر هو تحليل ما إذا كان القانون الدولي الراسخ الخاص بحق شعوب الأراضي المحتلة في المقاومة الفعلية ضد قوة المعتدي والمحتلين لايزال قائماً؟ هذا تساؤل ذو أهمية حيوية حيث إن معظم الأراضي المعاصرة التي لا تزال تحت احتلال أجنبي أو غريب هي مناطق مسلمة. هناك من يزعم، كما فعلت إسرائيل مراراً وتكراراً منذ الحادي عشر من سبتمبر، الاستدلال ببعض التفسيرات المعاصرة التي تقدمها الإدارة الأمريكية في إجراءاتها المناهضة للإرهاب، القائلة بأن حروب التحرير لم تعد ممكنة بعد الآن. هل هذا تفسير ذاتي مصلحي؟ أو أن القانون فعلاً قد تغير؟

لا ريب أن الإرهاب، كظاهرة سائدة، يشكل تحدِّياً ضخماً لعالم الإسلام. وبينما يمكننا مناقشة استيعاب مفهوم "الإرهاب" من ناحية تطور فهم "حق النضال للشعوب المحتلة" لتحقيق حقوقهم، فإن المفاهيم القانونية الأساسية لمصطلحات مثل "الكفاح" و"حقوق الشعوب المحتلة" يتطلب فهماً عريضاً. وبناءً على ذلك يجب أن نعرف قانوناً فيما إذا كان دعم مثل هذه الشعوب على مستوى حكومي يشكل، الآن،

" إرهاب دولة؟ " وغني عن القول، إن أي تقييم لمثل هذه الممارسات يتأثر، الآن، بشكل كبير بالأحداث التي نراها بكثرة منذ الحادي عشر من سبتمبر. فمنذ ذلك الحين شهدت المجموعة الدولية بما في ذلك العالم الإسلامي، نقاشاً غير عادي عن الوضع القائم للسياسة الواقعية (realpolitik) بخصوص هذا الموضوع. ويبدو أن ما يبرز كـ " قانون اليوم " عبر سلوك الدول المهمة رداً على الحرب التي تتزعمها أمريكا على الإرهاب هو أن تأييد حقوق مثل هذه الشعوب من قبل الدول يمكن أن تحكمه الآن بصرامة " قواعد " لم يكن القانون الدولي يعرفها من قبل.

(أ) "كفاح من أجل الحقوق" و"إرهاب الدولة":

لاستيعاب النتائج المفاهيمية، السياسية والاستراتيجية الجارية لهذا الموضوع، لابد من توضيح بعض المفاهيم التمهيدية القانونية المعترف بها دولياً. وفي هذا السياق، هناك مسألتان بحاجة إلى بحث:

- مفهوم " الكفاح من أجل حقوق الشعوب الخاضعة للاحتلال ".
- ما الذي يشكل " إرهاب الدولة " ؟

- كفاح " الشعوب المحتلة ":

عند النظر إلى المعنى القانوني للعبارة، الكفاح من أجل الحقوق، يتضح لنا ارتباطه المباشر بمفهوم أكثر شمولاً يتعلق بالحركات المستمرة للشعوب المحرومة، في أنحاء العالم، خلال معاناتهم الفظيعة نتيجة الهيمنة الأجنبية المباشرة وغير المباشرة على مصادر ثرواتهم البشرية والطبيعية. في الحقل القانوني الدولي، يحتل هذا الموضوع حيزاً كبيراً في مجال تطور حق الشعوب في تقرير المصير. ولعل أحسن إشارة إلى هذه النقطة تكمن في ما ورد في بيان لمنظمة المؤتمر الإسلامي في الأمم المتحدة[٢٧]:

" ترغب منظمة المؤتمر الإسلامي أن تؤكد قناعتها أنه لا توجد قوة في العالم تتغلب على حق المقاومة العادل للشعوب في سبيل كسب حريتها. إن القانون الدولي يؤكد شرعية المقاومة للشعوب المحتلة. وعليه؛ فإن حق الشعوب في تقرير المصير ينطوي

بالضرورة على حقهم في المقاومة بكل السبل المتاحة لهم عند استنفاد كل الإمكانات للحصول على حق تقرير المصير بالطرق السلمية" .

ولهذا يتبين أنه لتحديد نشأة مفهوم الحقوق المرتبطة بمقاومة الشعوب، يتوجَّب علينا الاعتماد على أحكام القانون الدولي الخاص بحق تقرير المصير. وما ورد في بيان منظمة المؤتمر الإسلامي المشار إليه بهذا الشأن ليس ابتداعاً، بل تضمنته نصوص مرجعية قانونية دولية رائدة. فعلى سبيل المثال، يحتل حق الشعوب بالمقاومة مكاناً مرموقاً في المادة ١ في كل من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦م، الذي يؤكد بصراحة :

" لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها. وهي بمقتضى هذا الحق حرة في أن تقرر مركزها السياسي وحرة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي "[٢٨] .

وتدعو المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة الدول لتطوير علاقات صداقة فيما بينها تقوم على مبدأ المساواة في الحقوق للشعوب وتقرير مصيرها، واتخاذ المزيد من الإجراءات لتقوية السلام العالمي بناء عليه.

وبالمثل تعالج المادة ٥٥ من الميثاق المسألة نفسها وتدرك أن الحاجة إلى استقرار السلام في العالم تتم عبر تحقيق حق المقاومة العادلة للشعوب.

وأكثر جلاءً من ذلك، إعلان ١٩٦٠م المشهور الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الصادر من الجمعية العامة الذي ينص صراحة على أن إخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل إنكاراً لحقوق الإنسان الأساسية، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة، ويبين قضية السلم والتعاون العالميين، ويؤكد أيضاً حق مقاومة كل أنواع الإجراءات القمعية الموجهة ضد الشعوب المستعمرة لكي يتسنى لها الحصول على استقلالها الكامل[٢٩]. وحتى مجموعة القوانين الأساسية التي تبلغ عدة مجلدات وتتضمن وجهة نظر الولايات المتحدة تجاه القانون الدولي، تصنف

حق تقرير المصير بأنه قاعدة ملزمة في المبادئ العامة للقانون الدولي وفق المادة ٥٣ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات.

إن حقوق الإنسان، في نطاقها السياسي الأوسع، لا يمكن أن توجد إلا بتحقيق الحريات الأساسية بشمولية كتلك التي تضمنها حق تقرير المصير. ومن دون شك فإن هذا المبدأ موجود قبل ظهور الأمم المتحدة نفسها مما يكسبه، بالتالي، ميزة تجعله أكثر الحريات الإنسانية أهمية. فالإعلان، في ١٤ أغسطس ١٩٤١م، عن ميثاق الأطلسي، شهد، في الواقع، ظهور عبارة أن "كفاح الشعوب يعكس مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير مصير الشعوب"[٣٠]. وفي قرار رقم ٦٧٣أ (٧) في ١٦ ديسمبر ١٩٥٢م، أوصت الجمعية العمومية للأمم المتحدة الدول الأعضاء على التمسك بمبدأ حق تقرير المصير كإعلان للكفاح العادل لشعوب كل الأمم[٣١]. وبناءً على ذلك، فإن إنكار مثل هذا الحق هو انتهاك للقاعدة الأساسية للميثاق ولروح التاريخ السياسي لأوروبا الذي من خلاله هزم الحلفاء قوى المحور.

وينعكس قانون الأمم المتحدة أيضاً في القانون الدولي، كما توضح اتفاقيتي ١٩٦٦م الخاصتين بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وحيث إنها تشكل قانون معاهدة، فهي تمثل بجلاء مجموع التزام العالم القانوني لهذه القاعدة. كما عبرت المحكمة الدولية، في نطق مشهور، حيال هذا الموقف في (رأي استشاري) غير ملزم في قضية الصحراء الغربية، نص على: "إن مبدأ تقرير المصير هو قاعدة من قواعد القانون الدولي"[٣٢]. فمن الواضح، الآن، أنه لا جدال على أن كفاح الشعوب تسنده قوة قانون قائم وقرارات الأمم المتحدة. فلا غرابة أن يدلل على ذلك حقيقة ما يتوفر من أدبيات هذا الحقل حالياً، حيث يوجد في الإنترنت أكثر من ٢٤٤٠٠ مدخل تمثل فقط آخر ما كتب عن هذا الموضوع!

هل غيرت الأحداث الدولية لمأساة الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة هذا الوضع؟

- إرهاب الدولة: ما الذي يعني ضمناً الآن؟

بدأ الأساس القانوني الدولي لمفهوم الإرهاب مع ظاهرة الاعتداءات العنيفة التي قام بها أفراد ضد مدنيين أو أهداف عسكرية في حالات لا توجد فيها مجابهة عسكرية، بغرض التعبير عن احتجاجات سياسية، أو تأمين سلوك سياسي معين من قبل الدول. وتدريجيّاً توسع هذا المفهوم القانوني، عندما أصبح معروفاً أن الدول تدعمه أيضاً وصار معروفاً باسم "إرهاب الدولة". ومن ثم أعطي هذا المصطلح، بمفهومه القانوني، معنيين متميزين. فهو يعني إما: (١) أن الدولة كانت "تمول، وتدرب أو تشجع" أشخاصاً يقومون بمثل هذه التصرفات، أو (٢) يستخدم كنعت ازدرائي للسلوكيات السياسية أو الإدارية المستهجنة لدولة أخرى، مثل، التمييز العنصري، أو، ببساطة، احتلال دولة لأخرى.

وأول مسألة يجب ملاحظتها هي أنه في حين أن مفهوم إرهاب الدولة على درجة كافية من الوضوح من ناحية وجود تعريف دقيق له، إلا أنه في الواقع لا يتوفر تعريف واحد يقبله الجميع دون تحفظ. فقد ناقش مجلس الأمن هذه المسألة مرات عدَّة، ولكنه لم يخرج بعد بتعريف صريح. وركَّزت معظم هذه المناقشات على صراع الشرق الأوسط. ففي هذه المناقشات، لسوء الحظ، استخدم الاستعمال الرمزي لهذه العبارة غالباً من بعد سياسي وليس قانونياً لنقد دول مثل ليبيا وسوريا والعراق والسودان. لقد استخدم، كما يعتقد كثير من الكتاب المطلعين، لتحقيق هدف سياسة موجهة تؤيِّد شن عمل عسكري محدود ضد دول مثل أفغانستان أو ليبيا أو العراق أو السودان[٣٣]. وبالمثل، كان من اللافت للنظر أن الجمعية العامة خلال مناقشتها قضايا مشابهة، لم يكن في مقدورها إعطاء تعريف قانوني لهذه النقطة.

كما أن الأداة الثالثة الرئيسية في منظومة الأمم المتحدة والذراع القانونية الدولية الأساسية، وهي محكمة العدل الدولية (ICJ)، تعرضت مباشرة لهذه المسألة في حالة واحدة هي قضية نيكاراجوا ضد الولايات المتحدة[٣٤]. ففي هذه القضية، ارتكز كل ادعاء نيكاراجوا بوضوح، على شكل مكونات إرهاب الدولة. فبيان ادعائها أمام

المحكمة الدولية تضمن إثبات أن "الولايات المتحدة كانت تجند وتدرب وتسلح وتمول وتمد، وبطريقة أخرى تشجع وتدعم وتساعد في توجيه الأعمال شبه العسكرية في نيكاراجوا. . . وقتل وجرح وخطف مواطني نيكاراجوا". ولم تحكم المحكمة، في النهاية، لصالح الولايات المتحدة، ولكن، من المدهش، أنها لم تقدم لنا تعريفاً واضحاً للمصطلح. إلا أن مكوناته هي تلك التي ركزت عليها للتوّ. كما يجدر أيضاً ملاحظة أن المستشار الرئيسي لنيكاراجوا كان آيب تشايس، أستاذ القانون الدولي في هارفارد، كان حتى ذلك الحين، كبير المستشارين القانونيين لوزارة الخارجية الأمريكية.

(ب) الأبعاد السياسية لتعريف إرهاب الدولة:

إن إخفاق المجموعة الدولية، من خلال الأمم المتحدة، في تعريف إرهاب الدولة، هو سياسي، وليس قانونياً أو فنياً، وإن هذه الأسباب السياسية عديدة ومتنوعة. ومن بين أعضاء الأمم المتحدة، هناك دول محبطة لأنه لا حول لها ولا قوة. كما توجد دول ترى أنها ضحايا لأخطاء اقتصادية واجتماعية، ارتكبتها في حقها الدول المتقدمة.

إلا إن النقطة المركزية ليست فيما إذا كانت مزاعم الدول النامية ضد الدول المتقدمة صحيحة أم كاذبة، حقّاً أو ظلماً. بل هي فيما إذا كانت مثل هذه السلوكيات التي تشكل القاعدة السياسية لأعمال العنف لا يزال من الممكن استخدامها لتسويغها قانوناً؟ هل الاتجاهات الحالية ـ كما يشاهد في أفغانستان، والشيشان، وفلسطين وربما كشمير ـ تظهر نزعة إلى أن الأحكام القانونية التقليدية وراء دعم الدول لحقوق الشعوب ربما لم تعد بعد الآن قابلة للتطبيق؟ وبمعزل عن تأمل هذه المسألة، يجب ألا يغيب عن بالنا رفض الدول قبول تعريف حقائقي لـ "الإرهاب" بحيث لا يشمل مسبباتهم السياسية. خلال الحرب العالمية الثانية، عدَّت ألمانيا النازية وعاملت مقاتلي المقاومة على أنهم إرهابيون، في حين كانوا يعدّون أبطالاً في نظر الحلفاء. واليوم، تعدّ العديد من الدول النامية والمتقدمة الكثير من المقاتلين الإسلاميين إرهابيين، بينما هم أبطال في عيون المستضعفين في الشرق الأوسط، وآسيا، وأفريقيا، وأماكن أخرى يقطنونها. وهكذا، فالإخفاق في فصل المقاومة الشرعية باستخدام الطرق القانونية، لإحداث تغييرات

سياسية واجتماعية، يمكن أن تقود إلى ردود أحادية من قبل الدول الضحية.

من السهل الآن الاستنتاج بأن المجموعة الدولية، سواء كتجمع دول مختلفة أو عبر الأمم المتحدة، تدين الإرهاب الدولي والأعمال الإرهابية. ولكن الدول الأعضاء منقسمة حول أسلوب مكافحة الإرهاب بما في ذلك إعطاء تعريف حاسم للإرهاب. ومشكلة غياب التعريف ليست قانونية، بل سياسية. وبناءً على ذلك، لعل أفضل مكان لحل المسائل المتعلقة بالإرهاب هو لجان الأمم المتحدة. وهذا يعود إلى كون مسببات الإرهاب، هي في العادة، سياسية. فالتعامل القانوني البحت مع المسألة لا يحتم بالضرورة التطرق إلى البعد السياسي للإرهاب الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن تقديم تعريف عملي له يتطلب بقاء مسبباته وعواقبه في الواجهة. هل من الممكن عمل ذلك في هذا الوقت من التاريخ؟ من الواضح أن الأمم المتحدة، خلال هذه المرحلة، تعرضت لتغيير حيوي في عملية صناعة قرارها. ومن الجلي أنه في غياب قوة عظمى أخرى مضادة، فالفرصة ضعيفة للحصول على حل "عادل" للمشكلات التي نواجهها اليوم.

(ج) العالم الإسلامي تحت خطر الاتهام بالإرهاب:

أرى أن ظاهرة الإرهاب كتحدٍّ للعالم الإسلامي تأتي من كونه يعدّ من قبل من لهم وزن، تهديداً كبيراً لوضعهم القائم بشأن سيطرتهم الراهنة في السياسة والاقتصاد الدولي، حيث يشكل في مخيلتهم عاملاً اجتماعياً وسياسيّاً ذا قوة أيديولوجية بعيدة المدى تملك إمكانية التأثير على الوضع الحالي للواقع السياسي الراهن للعصر الذي نعيشه. وهذا ينطلق، كما هو معروف، من ظروف غريبة لعدة دول إسلامية. هذه الوقائع التي أشرت إليها، هى إنكار، يتجسد بشكل مؤلم في بعض الحالات، للطموحات الشرعية للشعوب المعنية.

لقد كانت نظرية البروفيسور هنتنجتون، بغض النظر عن دافعها، حول تصادم الحضارات، تكهناً ذكيّاً للصراع القادم الذي ستواجهه القوى العظمى في القرن الحالي. فمع اختفاء الأيديولوجية الشيوعية المنافسة، بالمعنى الدقيق[٣٥]، من أوروبا،

تخشى الأنظمة الاقتصادية المحصنة في الغرب من تغير الوضع القائم فيها، حتى ولو هامشيّاً، من قبل الدول الإسلامية. ومن المحتمل أن الخطب الطنانة لرجال الدين في بعض الدول الإسلامية تدعم هذه الفرضية(٣٦). واقعيّاً، على أي حال، لا أساس لمثل هذا التهديد المتصوَّر والخوف من حدوثه أو ظهور فلسفة ضد الدول الصناعية الكبيرة القائمة اليوم. فأنا لا أرى توفر مثل هذه "المثالية" أو "الدافع" في العدد الضخم من الدول الإسلامية لتحقيق أي من هذه الغايات. فمع وجود دول مثل المملكة العربية السعودية وباكستان وإندونيسيا ومصر، الواقعة في أقاليم جغرافية مختلفة من العالم، لا خوف على الغرب من أي محاولة جادة تهدف إلى تغيير الوضع الاقتصادي القائم حالياً في العالم.

ولإدراك واقعية مدى حجم هذا التهديد لكرامة، وربما حتى سيادة، شعوب العالم الإسلامي، لعله من المفيد إلقاء نظرة على قائمة "الإرهاب" التي تحدد قرارات مكتب تنسيق مكافحة الإرهاب في الولايات المتحدة بشأن من هو الإرهابي.

يصدر وزير الخارجية، بعد التشاور مع وزير العدل، مثل هذه القوائم وفق قوانين الدفاع عن الوطن التي تم سنها مؤخراً وتهدف إلى ضمان سلامة الولايات المتحدة ومواطنيها داخل الولايات المتحدة نفسها. وتشمل هذه القائمة TEL (Terroris Exclusion List) حاليّاً أكثر من ثلاث دزينات من المنظمات الموسومة بالإرهاب. وتخضع هذه المنظمات للفصل ٢١٢ من قانون الهجرة والجنسية، المعدل بناءً على قانون الدفاع عن الوطن، الجديد، الذي يسمح للوزير بمنع مؤيدي الإرهاب من دخول البلد أو ترحيلهم في حال وجودهم داخل الولايات المتحدة.

وفي شرحه لهذه القائمة قال وزير الخارجية، كولن باول، يوم إعلانها:

"إن الحملة ضد الإرهاب ستكون طويلة تستخدم خلالها كل أدوات فن إدارة شؤون الدولة. وفي سبيل ذلك نسلك طريقة منهجية لكل جوانب الحملة من أجل القضاء على الإرهاب كتهديد لأسلوب حياتنا. هذه الدفعة من قوائم الأسماء وفق قائمة إقصاء الإرهاب، ليست هي، على أي حال، الأخيرة. وسنستمر في توسيع

القائمة كلما حددنا وأكدنا هويات أسماء إضافية لمن يوفرون دعما للإرهابيين "[٣٧].

وبينما تختلف أهداف كل من قانون إقصاء الإرهاب (TEL) وقانون المنظمات الإرهابية الأجنبية (FTO)، إلا أنه من الواضح أن تأثيرهما الجماعي يهدف إلى تحديد معرفة المنظمات العديدة التي يقال إنها موجودة في الدول الإسلامية من شمال إفريقيا إلى الشرق الأوسط، ومن الشرق الأوسط عبر شبه القارة (الهندية) إلى الفلبين في الشرق. ومع استثناءات قليلة، فمعظم هذه المنظمات تشير إلى عدة دول مسلمة. وبطريقة ما، يغطي ذلك كل العالم الإسلامي! وهناك أيضاً تصريح منذر بالشؤم (على الأقل بالنسبة للكثير من الدول الإسلامية) كرره كبار مسؤولي الولايات المتحدة، أن شبكة "الإرهاب" منتشرة في أكثر من ٦٠ دولة[٣٨]. ولا يحتاج أحد لمن يذكره بأن عدد أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي هو ٦٠ دولة بالتمام، حيث تتكون أكبر مؤسسة حكومية إسلامية من سبعة وخمسين عضواً وثلاثة بصفة مراقبين. وأعتقد أن هذا مجرد صدفة حيث إن اللائحة المشار إليها للتوّ، تشمل أسماء عديدة ذات أصول أوروبية أو أمريكية جنوبية. إلا أن وجود عدد كبير بشكل غير عادي، لمجموعات من عدة دول إسلامية مثير للقلق الشديد.

(د) مأزق العالم الإسلامي:

أوقعت التطورات السياسية والعسكرية الكثيرة التي أعقبت الحادي عشر من سبتمبر العالم الإسلامي في مأزق واضح. فبينما تحاول الدول الإسلامية في الظاهر استرضاء أمريكا الغاضبة والساخطة، فإن الكثير منها مثل باكستان صارت نوعاً ما صامتة تجاه تبني قضايا ذات تأثير حيوي على مصالحها الأمنية والاستراتيجية. وكما تمت الإشارة إليه، فإن "حق المقاومة" لـ "الشعوب المحتلة" يضمنه القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ومع هذا، يتجاهل معظم العالم ما يحدث ضد الفلسطينيين عسكرياً. وليس من الصعوبة اكتشاف أن عدداً من المجموعات السياسية المعروفة المدونة الآن في قائمة "الإرهابيين" انحصر اهتمامها في تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفوق ذلك، في ظل التغيير الظاهر للسياسة الواقعية في النظام الدولي، ربما لم تعد الآن جهود مثل هذه

المجموعات للتحرر من الاحتلال أو الهيمنة الأجنبية، تحظى بمظلة حماية القانون التي كانت تعدّ عموماً موجودة حتى عهد قريب.

ويبدو أنه ليس لدى الستين دولة إسلامية سوى أفكار قليلة حول كيفية الخروج من هذا المستنقع. فخلال حرب أفغانستان في ٢٠٠١م، على سبيل المثال، عقدت منظمة المؤتمر الإسلامي اجتماعين فقط على مستوى وزاري. أولهما، عقد في ٩ أكتوبر ٢٠٠١م في الدوحة لم يتمر عن شيء سوى القول إنها تدين هجوم الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة. ومن المثير، إن ذلك الاجتماع لم يؤيد الحرب في أفغانستان، وإن كان قد طالب، بدبلوماسية، بعدم وضع أي دولة إسلامية أخرى هدفاً تالياً. كما أصدرت الجامعة العربية من خلال ناطقها الرسمي، بيانات مشابهة من عمان، الأردن. هذه التصريحات تبين أن حكومات الدول المسلمة تحاول ما يمكن عمله واقعياً على المستوى الدبلوماسي. إلا أن الكثير يعتقد أن الغرض من هذه الإيماءات الرمزية هو استرضاء الرأي العام الداخلي.

يظهر رد الفعل للأحداث العسكرية الأخيرة التي قامت بها دول مسلمة كثيرة بهدف إخضاع الشعوب الإسلامية - يظهر صورة مثيرة وإن كانت مؤسفة. فالدول المتأثرة بذلك، مثل باكستان، التي كانت الخاسر الأكبر من الناحيتين الاستراتيجية والجيو-سياسية، لم تأخذ شرعية هذه المسألة كما كان يجب. بل، في ١٦ ديسمبر ٢٠٠١م، الذي وافق يوم عيد في معظم البلاد العربية، دمرت الطائرات والدبابات (الإسرائيلية) كل البنى التحتية للسلطة الفلسطينية. ومع ذلك لم تخرج إلا بعض الاحتجاجات ممن كان يفترض أن يقولوا شيئاً. والأهم من ذلك أنه قبل هذا بيوم، استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو، للمرة الثانية خلال سنة واحدة، لمنع تبني قرار ضد إسرائيل. في أعقاب الهجوم الانتحاري الذي قام به خمسة رجال مسلحين على البرلمان الهندي في ١٢ ديسمبر ٢٠٠١م. استمرت الحكومة الهندية، مسترشدة بالحرب الحالية التي تقودها الولايات المتحدة كسابقة (من الناحية القانونية) في أفغانستان بتهديد باكستان، وتؤكد أنه في مقدورها، هي أيضاً، عبور خط الحدود (LOC) للانتقام. ولقد صرح علناً

وزير خارجية الولايات المتحدة بأن الهند تملك حق تنفيذ هذا التهديد، وإن دعاها إلى التحلي بالصبر.

٥ـ لماذا تصر الولايات المتحدة على ضرب العراق الآن؟

بعد مرور شهرين على سقوط طالبان في نوفمبر ٢٠٠١م، كانت الولايات المتحدة تصرح علناً بأنه يجب ضرب العراق عسكرياً. كما طالبت واشنطن بإعطائها حق السعي لتغيير النظام في بغداد.

الأسئلة الجيو-سياسية التي طرحت نفسها هي لماذا جاءت هذه المطالبة الآن؟ هل يمكن القول إن النصر في أفغانستان وفر تدريباً كافياً للوحدات العسكرية المعنية لشن ضربة عسكرية مشابهة لتحقيق الأهداف الأمريكية المعلنة؟ أم أن هناك دوافع استراتيجية تدفع واشنطن إلى اتخاذ وضع الهجوم في هذا الوقت؟ وما يثير الحيرة، بداهة، أنه على الرغم من الانعدام الكلي لوجود دليل مادي من أي نوع يربط طالبان أو القاعدة مع العراق، لماذا الاستمرار في السعي وراء هذا الهدف ما دامت المعارضة الدولية لمثل هذا الفعل قوية؟[٣٩].

ويبدو أن هناك عدة أسباب وراء قرار إدارة بوش اختيار هذا التوقيت. يأتي على رأس هذه العوامل، كما يظهر، أن الحكومة الأمريكية، بعد مطاردة ما تصوَّرت أو زعمت أنهم "إرهابيون"، بتعاون دولي كبير، اكتشفت أن ظاهرة القاعدة ليست لها طبيعة تنظيمية. ولم يخرج إلى النور أي برهان، رغم أكبر مراقبة أمنية قامت بها وسائل الإعلام وحكومات الكثير من الدول، على أن القاعدة بقيادة أسامة بن لادن تملك في الواقع هيكلاً تنظيمياً ذا فروع منتشرة في العديد من دول العالم. لم يظهر دليل على وجود نظام تحكم قيادي دقيق يشير إلى أن الإرهابيين المزعومين الذين يقال إنهم يوجدون الآن في أماكن متباعدة جداً تمتد من الفلبين، وإندونيسيا، وماليزيا إلى سنغافورة، ومن شمال إفريقيا إلى أمريكا الجنوبية ومن ألمانيا إلى المملكة المتحدة، يعملون في الواقع تحت هرم تحكمي مركزي، أو قيادة تراتبية منظمة[٤٠].

ولقد نشرت صحيفة التايمز، الجريدة اللندنية المرموقة التي تصدر من لندن، تقريراً تحقيقياً بمناسبة مرور عام على هجوم الحادي عشر من سبتمبر، انتهى إلى أنه على الرغم من التحقيقات الواسعة التي قامت بها الولايات المتحدة والعديد من الحكومات الصديقة في المملكة المتحدة، سويسرا، ألمانيا، بلجيكا، كندا، هولندا، كوبا، إيطاليا، فرنسا ودول أخرى في أمريكا الجنوبية، إسبانيا، المغرب، تونس، ليبيا، الجزائر، مصر، السودان، الصومال، المملكة العربية السعودية، اليمن، دبي، عمان، إندونيسيا، سنغافورة، ماليزيا، الفلبين، بورما، الهند، باكستان، الكويت، طاجيكستان، أوزبكستان، أفغانستان، إيران، الشيشان، العراق، السويد، البوسنة؛ وداخل الولايات المتحدة نفسها، إلا أن "مهمة فك نسيج القاعدة" لم تثمر عن شيء يستحق الذكر[٤١].

وفي وصف مثير لهذه التحقيقات تحت عنوان "بعد أكبر مطاردة لمطلوب في التاريخ، لم تتم إدانة أحد ووجهت الاتهامات لاثنين فقط" فيما يتعلق بهجوم الحادي عشر من سبتمبر، لم يتم العثور على أي شيء ذي قيمة. وأوجز كاتبا هذا التقرير، دومنيك كينيدي ودانيال مكجروري بدقة قائلين:

"إن المختطفين الانتحاريين الـ ١٩ لطائرات الركاب الأربع كانوا جزءاً من شبكة هي أقل تعقيداً مما يعتقده كثير من الناس. . . ولسوء الحظ، لم يكن سلوك أولئك الذين يطاردون الإرهابيين أفضل بكثير"[٤٢].

ولقد اتضح المزيد من التفاصيل في معلومات كشفت أنه حتى ١٩٩٨م لم يكن لدى وكالة الاستخبارات الأمريكية (سي. آي. أي) أي معلومات عن ابن لادن، وأنه لم يكن في مقدورها حتى الآن، معرفة طبيعة ومن وراء الأداة التآمرية التي سهلت الطريق للمرتكبين الفعليين تنفيذ الهجوم بمثل هذه الدقة. وحيث إن هذه الحقائق أصبحت الآن معلومات متاحة للعامة بعد مضي عام على بدء الحرب على الإرهاب، فإنه ليس من الصعوبة رؤية أن الحماس الزائد لضرب العراق يرتكز على هذا الإدراك الواضح.

ولهذا يتضح لواشنطن ولندن على السواء أن المشكلة التي يواجهانها عالمياً لا علاقة

لها أساساً بالقاعدة بحد ذاتها. إن الحقيقة البسيطة تكمن في عدم وجود هيكل بنائي على أساس مستوى العالم لهذه المجموعة. ولا ريب أن المخططين في جيش الولايات المتحدة واستخباراتها أصبحوا يعرفون أن المشكلة الأساسية التي يواجهونها هي شعور العداء الواسع والعميق لأمريكا السائد في العالم الإسلامي. كما أنه من المعروف سلفاً أن جذور هذا الشعور تكمن في تأييدها الثابت لإسرائيل، ومن الشعور المتنامي، حالياً، أن أمريكا على وشك الاستيلاء على مخزونات النفط والغاز في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وما الوضع الظاهر لوجود القوات الأمريكية إلا برهان واضح على التوجه لتحقيق هذه الغاية.

إن هذا الوعي بذلك الهدف أصبح ملموساً لكل محلل حصيف، معتدل وموضوعي. ويسود شعور بأنه عقب الاستعمار الأوروبي لهذه البلاد الإسلامية بدأ يبرز، الآن، عصر إمبريالي، تؤدي الولايات المتحدة فيه الدور الرئيسي. فبينما تفاعل العالم العربي بحذر مع الاحتلال العسكري العراقي للكويت، تركز الانتباه، الآن، على استعداد أمريكا لوضع نفسها عسكرياً في هذه المنطقة الخطرة ليس لأسباب إنسانية وقانونية فحسب، بل من أجل دوافع أخرى تخدم مصلحتها الذاتية.

لذا؛ فإن مطاردة القاعدة هي، الآن، مشكلة أمريكية، وإن كانت على نطاق أوسع بكثير مما تم تصوره. إن الرمز الوصفي للقاعدة هو هذه السيكولوجية المعادية لأمريكا التي تشجعها دوماً واشنطن في الزوايا الجغرافية لعالم مترامي الأطراف. ولهذا، من منظور أيديولوجي، سيكون لهذه المشكلة انعكاسات أساسية على نوعية العلاقات التي تربط واشنطن مع العالم الإسلامي. يبدو أن إدارة بوش مقتنعة بأن خلق دولة فلسطينية سينذر بحرب مع إسرائيل في الجيل القادم[٤٣]. وفوق هذا، ربما يوجد أيضاً خوف لدى المخططين الأمريكيين لأن قيام مثل هذا النظام بجانب إسرائيل يمكن أن يكون مقدمة لإحداث تغييرات أساسية في السياسات الخارجية لكل من الأردن ومصر بشأن الوجود الأمريكي في المنطقة عموماً. فمن خلال هذا المنطق في التفكير فقط يصبح ممكناً فهم استمرار رفض واشنطن للتحرك بهدف إعادة إحياء حقيقي لعملية السلام في

وجه أكثر الاعتداءات الإسرائيلية عنفاً وعدواناً في الأراضي الفلسطينية.

وبناءً على ذلك، تمتلك، في هذه الحالة، الولايات المتحدة، ثلاثة خيارات ممكنة لسياستها الخارجية:

١ـ أن تتعامل بإنصاف مع هذا النزاع العربي - الإسرائيلي.

٢ـ إهمال هذه المنطقة كلياً.

٣ـ التأكد بأن نتائج الأزمة ترجِّح كفة توازن القوى استراتيجياً لمصلحة إسرائيل.

ومن المستحيل، الآن، تبني الخيارين الأولين، لأن الولايات المتحدة استنتجت، على ما يبدو، أنه وفقاً للحرب في أفغانستان، يتحتم عليها التعامل بجدية مع سرعة وديناميكية شعور العداء المتزايد تجاه أمريكا لدى المسلمين، خصوصاً الأجيال الشابة في هذه المنطقة. ثانياً، سبق وأن أعلنت واشنطن رسمياً أن نفط المنطقة وغازها يعادل "مصالحها الأمنية الحيوية". وهذا بذاته، يعني، أن الولايات المتحدة، كما يظهر، تسير نحو تحقيق وضع سياسي يضمن لها، من خلال الدول الصديقة التابعة لها، حرية الوصول إلى الثروات الطبيعية.

وبناء على هذه الرؤية للمسألة، تصبح القاعدة، بناء على التصور المشار إليه آنفاً، شيئا يجب تدميره بالفعل. على المستوى النظري، تمثل القاعدة أساس رسالة إسلامية لخلق وحدة إسلامية. إلا أن هذا يبقى حلماً بعيداً، في أحسن الأحوال، كما أنه لا يتناسق مع السياسة المعاصرة ووجود عدة دول إسلامية لكل منها سيادتها. وعلى أي حال، لمجابهة مثل هذه الاحتمالية، تجنح واشنطن أكثر وأكثر إلى إيجاد بعض التبرير لاستمرارية وجودها العسكري في المنطقة. ويبدو أن هذا الاستنتاج قابل للتطبيق تماماً في الشرق الأوسط، وشبه القارة الهندية (ويعني أساساً باكستان) وجمهوريات آسيا الوسطى[٤٤].

ولمجابهة أصل ما قد يسميه الغرب انبعاث الشعور المعادي للغرب لدى المسلمين، يبدو أن الحكومة الأمريكية ألزمت نفسها بمنهج عمل يشمل نشر جيشها، ويمنع ظهور

هذه الإمكانية على السطح. فمن هذه الناحية، إذن، تصبح القاعدة خصماً ضرورياً ومناسباً، وهدفاً بديهيّاً له ما يبرره في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر. ولكن تبرز بعدئذ أكثر المشكلات العملية الأمريكية المعاصرة وهي مشكلة سيكولوجية. لا توجد وسيلة عسكرية أو خلفية مضمونة لتدمير القاعدة أو أي مجموعات ضبابية ومبهمة يشاع مراراً عن وجودها في أماكن جغرافية مختلفة من العالم.

فمن الممكن مضايقة، وحتى تعطيل نشاط، هذه المجموعات المختلفة، إلا أنه، كما يتضح بجلاء، من غير الممكن القضاء عليها بشكل نهائي. فهي عدو دون مكان جغرافي ثابت مما يجعل، عملياً، حتى أقوى جيوش العالم قاطبة عديم الفاعلية.

ولهذا، من الناحية النفسية، تبقى هذه العناصر مقتنعة بأن النصر سيكون حليفها في النهاية، وفي سبيل تحقيق ذلك عليها تقديم التضحيات. إلا أن الأحداث الأخيرة تشير إلى أن هذه التضحيات المقدمة لم تكن غير متكررة الحدوث. وكلما ازداد حدوث هذه "الأحداث" زاد إيمان هذه العناصر في حتمية انتصارها. لكن واشنطن، على ما يبدو، تعتقد أن بالإمكان إضعاف، بشكل أساسي، الحركات المعارضة كتلك التي تمثلها القاعدة، إذا ما أعطي المتطرفون الإسلاميون رسالة قاطعة بأن مبررات حربهم غير شرعية وأن لا أمل لهم في تحقيق أي نجاح يستحق الذِّكر. بعبارة أخرى، إذا تم تدمير الإيمان بالقدر المحتوم يصبح في المقدور تدمير أساس الحركة التي تمثلها القاعدة.

إن "الحركة" التي أتحدث عنها، والتي تسبب إزعاجاً للمفكرين الاستراتيجيين في واشنطن، تسترشد بالحقائق الرئيسية الست التالية وبأحداث أثرت على الوضع الراهن للشؤون الدولية:

١ـ حظر النفط في عام ١٩٧٣م.

٢ـ الأزمة الإيرانية في ١٩٧٩م.

٣ـ هزيمة الاتحاد السوفيتي في أفغانستان.

٤ـ بقاء صدام حسين رغم عاصفة الصحراء.

٥ـ الهزيمة الأمريكية الظاهرة في الصومال.

٦ـ هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.

فبناءً على ذلك، يصبح من الضروري القضاء على صدام حسين عن طريق شن هجوم على العراق يقود إلى نجاح عسكري جلي. فهو يمثل استمرارية السيكولوجية التي أتكلم عنها. فلقد أظهر، كما تشعر إدارة بوش، قدرة على البقاء مثيرة للإعجاب، حيث واجه عقاب جيوش العديد من الدول في ١٩٩١م، وتحدى الحملة العسكرية الأمريكية ـ البريطانية التي لا تزال مستمرة على مدى أكثر من عقد من الزمن في معظم مناطق جنوب العراق وشماله، وضمن سقوط الرئيس بوش الأب من منصب رئاسة الولايات المتحدة، وأصبح رمزاً لروح البقاء لدى المسلمين المحرومين في مقاومة جبروت القوة الأمريكية. وبينما يغالي الغرب في تفسير جلّ هذه العوامل، لا ريب أن مثل هذا التفكير يتخلل ما أسميته آنفاً إسلاموفوبيا (الخوف من الإسلام).

ولهذا منحت إدارة بوش هذه المسألة وضعاً تبشيرياً. وللتذكير، فقد وصف فعلاً، عن غير قصد، الرئيس الأمريكي بدء الحرب على أفغانستان بـ "الصليبية"[٤٥]. إن هذا التبرير هو التبرير الوحيد الذي يليق بالهجوم الذي تشنه أمريكا بلا هوادة على العراق. إن التعليل الذي شرحته لا يتضح بسهولة في المبررات التقليدية التي قادت دولة مثل الولايات المتحدة إلى الحرب خلال تاريخها السابق. ولكن لهذا السبب بالذات، ولدت هذه الخطة معارضة شديدة ضد الولايات المتحدة خلال ٢٠٠٢م على المستويين الحكومي والشعبي.

ومهما يكن، ففي رأيي، أن مستشاري إدارة بوش قد أقنعوها بوجود عامل سيكولوجي في كل حرب. بالإضافة إلى اعتقادهم بأنه ما لم يتم تجاوز هذا العامل نهائياً، دون اعتبار للمعارضة المحلية والدولية، فربما لن يكن في مقدورهم منع هذه الحركة الممثلة حالياً، كما يزعمون، بالقاعدة الرمزية، من الانتشار أكثر عقب إعادة تجميع نفسها. ومن معطيات الكارثة الجلية التي سيجرها هذا الغزو على العالم وعلى العرب، بشكل خاص، وفي سياق المشكلات الاقتصادية الراهنة في الولايات

المتحدة، فإن التفسير الوحيد المشار إليه آنفاً يقدم التبرير الصحيح لرغبة واشنطن في غزو العراق.

وقد يجدر بنا هنا أن نذكر نقطة قبل ترك هذا الجانب، وهي أن سمة "الإمبريالية" أو الهيمنة في إدارة السياسة الخارجية التي كانت تبرز تدريجيّاً من واشنطن أصبحت واضحة للعيان منذ الحادي عشر من سبتمبر. والمثال البارز على هذا الاتجاه هو الهجوم المرسوم على بغداد. وفي وجه المعارضة العالمية المتنامية ضد مثل هذا الغزو، حصلت إدارة بوش من الكونجرس على قرار يمنحها حق الذهاب إلى الحرب، إذا دعت الضرورة، من جانب واحد ودون موافقة الأمم المتحدة. وهذا أيضاً يرسِّخ، خلافاً لما هو مسلَّم به من وجهة القانون الدولي، فرضية أن كونجرس الولايات المتحدة يشكل بديلاً متاحاً للأمم المتحدة! ومهما تكن المضامين اللوجستية أو المحلية السياسية لهذه المناورة داخل الولايات المتحدة، فإنها لن تجلب أي ارتياح لمن يرغبون رؤية الإرادة الجماعية للمجموعة الدولية تهيمن عليها الرؤى الخاصة بدولة مفردة، حتى وإن كانت هي الدولة العظمى الوحيدة القائمة، فيما يتعلق بقضايا الحرب والسلام[٤٦].

٦- تغيير الأنظمة.. تحليل للقانون الدولي.

من الضروري، الآن، بحث تداعيات الحادي عشر من سبتمبر فيما إذا كان مطلب بوش المتكرر بتغيير النظام في بغداد له ما يبرره من الناحية القانونية. وهل من الممكن المطالبة بهذا التغيير تحت الظروف المعاصرة في العلاقات الدولية لأن هذا المطلب صادر من واشنطن؟

هذه مسألة محسوْمة وبالمقدور إثبات ذلك بشكل قطعي ومختصر. لا عهد عصبة الأمم ولا ميثاق الأمم المتحدة يبيح للدول التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. والسبب وراء هذا الموقف القانوني المتشدد بديهي. فالسماح للتدخل في شؤون الغير يقود إلى الفوضى. وعلاوة على هذا، يتيح، عمليّاً، للدول الأقوى، إقامة نظام عالمي يملون من خلاله على دول ذات سيادة أخرى ما المطلوب منهم فعله. ومن جهة أخرى، يجعل ذلك من مفهوم سيادة الدولة سخف مناف للعقل.

إن من سيادة الدولة تحكمها في شؤونها الداخلية وعدم خضوعها لتحكم خارجي. وضمن حدود هذا المبدأ العام يقع، بوضوح، نظام الحكم في الدولة. ومن البديهي، أن قرار نوع الحكم يرجع للشعب المعني الذي يرغب في العيش تحت ظله. ولهذا نص عهد عصبة الأمم في المادة ١٥، البند ٨، على أن النزاعات الخاصة بالسلطة الداخلية للدول تقع خارج نطاق سلطة مجلس عصبة الأمم(٤٧). وهذا أيضاً ما ورد صراحة في ميثاق الأمم المتحدة إذ نصت المادة ٢، البند ٧: "ليس في ما يحتويه هذا الميثاق ما يسمح للأمم المتحدة للتدخل في المسائل الواقعة أساساً ضمن السلطة الداخلية لأي دولة"(٤٨). والقانون الدولي المعاصر ومواثيق الحقوق الدولية تفرض العديد من الشروط على الدول للالتزام بالنظام العالمي لحقوق الإنسان. وعلى أي حال، لم يُذْكر أبداً الموقف حيال التعامل مع هجوم مسلح يقوم على إزاحة نظام الحكم القائم.

ومن المثير أيضاً للاستغراب، ملاحظة التصريحات الصادرة من واشنطن منذ الحادي عشر من سبتمبر، بخصوص تغيير ثلاثة من أنظمة الحكم، في أفغانستان وفلسطين والآن في العراق. وأول تغيير لنظام حكم جاء نتيجة مباشرة للحرب على الإرهاب، إذ بدأت في ٧ أكتوبر ٢٠٠١م وطردت طالبان من كابل في الحادي عشر من نوفمبر ٢٠٠١م. بعد ذلك، وتبعاً لتصريحات مشابهة من إسرائيل، طالب الرئيس بوش بالقدر نفسه من التشديد، بإزاحة ياسر عرفات. إلا أن المعارضة الجماعية من قبل المجموعة الأوروبية والموقف الصلب التي اتخذته الدول العربية منعت تطور مثل هذا المطلب إلى مدًى أبعد. كما أن ردود فعل مشابهة بحق صدام حسين تأتي تترى وبالتوكيد نفسه من واشنطن ولندن، إذ استمرت دون انقطاع حتى وقت قريب، حيث يبدو، من خلال خطابات الرئيس بوش منذ الأسبوع الأول من أكتوبر ٢٠٠٢م، أنه قرر، على ما يظهر، التخلي عن هذا المطلب، في الوقت الحاضر، على الأقل. ومرة أخرى، فإن العامل الرئيسي وراء هذا التراجع هو وقفة الدول الأوروبية الكبرى والدول العربية.

ومن ثم يبدو أنه، رغم الجهد الشاق الذي بذلته واشنطن ولندن، لم تقبل العلاقات

الدولية لما بعد الحادي عشر من سبتمبر بشرعية مطالبة الدول بتغيير نظام حكم تحت مبررات سياسية. وربما للغاية نفسها، جاء تصريح بوش، كما تمت الإشارة إليه سابقاً، بوجود "محور شر" مكون من العراق وإيران وكوريا الشمالية. وما يجب اتخاذه بالتحديد حيال هذه الدول ليس واضحاً. ولكن، مرة أخرى، يتضح ضمناً أنه في سيناريوهات ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، يوجد قالب تفكير بأن هناك الكثير من الأماكن بحاجة إلى تصحيح أخلاقي يقنعهم بالكف عن ارتكاب أعمال شريرة.

ولعله من المفيد جداً، في هذا السياق، أن أشير إلى المقابلة التي أجرتها (مجلة) تايم الأمريكية مع ولي العهد السعودي الأمير عبدالله. فعند سؤاله عما إذا كان موافقاً على "توسيع الحرب على الإرهاب لتشمل العراق وإيران، محور شر" الرئيس بوش"، أجاب: "لا أعتقد أن الحرب على الإرهاب تنطبق على إيران والعراق. . . . . إيران تساهم في استقرار المنطقة"[٤٩]. وهذا يعكس وجهات نظر أكثرية دول العالم. إلا أنه لا أحد في مقدوره أن يستبعد من تفكيره، أن مفهوم تغيير نظام الحكم وضع أساساً، حتى الآن، من أجل دول إسلامية.

٧ـ الولايات المتحدة تكثف مساعيها في سبيل مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية؟

إن أي قرار رئيسي يتعلق بالسياسة الخارجية لأي دولة مهمة يشمل، بدرجة ثابتة، اعتبارات آثاره الاقتصادية وكذلك المضامين الاستراتيجية المصاحبة.

ومن هذا المنطلق يتوجب تحليل مختلف الاحتمالات الداخلة في سيناريو إمكانية احتلال أمريكي للعراق.

من منظور مضامين السياسة الخارجية الإقليمية، فإن التسلل الأمريكي في العراق والمناطق المجاورة وفي آسيا الوسطى عقب حرب أفغانستان يهدف إلى تقليص الفضاء الاستراتيجي لروسيا واحتواء تطوير الصين لمصالحها الحيوية والأمنية. كما سيقلل من التبادل الخارجي لإيران وكذلك الدول العربية الكبرى المجاورة. ومن جهة أخرى، سيدعم بشكل كبير الحماية التي توليها واشنطن لمصالحها الاقتصادية الإقليمية الدولية.

فحضور قواتها وعتادها العسكري سيضمن، بالمثل، المصالح الحيوية طويلة المدى لأمريكا ليس على المستوى الإقليمي فحسب، بل وكذلك على المستوى العالمي.

وعلاوة على ذلك، فإن احتلال العراق، عقب سيطرة واشنطن عملياً على الحكومة الحالية في أفغانستان، سيمكن الولايات المتحدة من احتواء الصين وروسيا ليس عن الشرق الأقصى فحسب، بل وعن آسيا الوسطى المجاورة والقريبة جغرافيا للغرب. فبدون فائدة هذا الموقع، لا يتاح للغرب إمكانية مباشرة لاحتواء الصين، وبدون موطئ قدم على الأرض، لا يمكن تهديد الروس استراتيجياً، إلا من أقاصي الأطراف الغربية لقارة أوروبا. ومن هذا يتبين أن سقوط العراق أو احتلاله من قبل الولايات المتحدة عبر تعيين نظام صديق، سوف يمنحها، أساساً، مكسباً أمنياً واستراتيجياً عظيماً ضد كل من روسيا والصين.

ومن وجهة نظر العرب، فهم يواجهون، حقاً، إمكانية حصارهم بين إسرائيل من الغرب، والدول التابعة للولايات المتحدة في العراق وأفغانستان. وإذا أخذ في الحسبان، القوة النفطية للدول الإسلامية في المنطقة، فهذه احتمالية غير مرحب بها. فالعراق هو الثاني، بعد المملكة العربية السعودية، من حيث امتلاك احتياطي النفط، واحتلاله من قبل واشنطن، سيضمن إضعاف قدرة العرب في التحكم بإيرادات النفط والتأثير على أسعاره العالمية. وفوق هذا، سيقلل تناسبياً، الأهمية السياسية المحتملة لهذه الدول.

وموسكو نفسها قلقة من مثل هذه الاحتمالية. فروسيا، كمصدر رئيسي للنفط، لا يسرها تخفيض الأسعار عبر هذه الآلية من قبل واشنطن. وبالتالي، ستواصل معارضتها أي احتلال أمريكي لبغداد(٥٠). ولهذا، فإن السرعة التي تعامل بها الولايات المتحدة مسألة العراق، في إطار السياق النظري الذي شرحته أعلاه بخصوص السياسة الواقعية للوضع ككل، تقود إلى الاستنتاج الذي لا مفر منه وهو أن واشنطن تنفذ بوضوح أجندتها السياسية والاستراتيجية الخاصة بها.

فتحقيق ممر للطاقة عبر بحر قزوين والتحكم في مصادر الطاقة في آسيا الوسطى

يشكلان جزءاً حيوياً من هذه الخطة. وهذه الأجندة الاستراتيجية تشمل، على المدى البعيد، مشاريع تتكلّف ملايين مضاعفة من الدولارات، تضمن سيطرة الولايات المتحدة على كل هذه المنطقة لعقود قادمة. ومن أهم هذه المشاريع المقترحة:

١ـ خط أنابيب بمساعدة وتمويل أمريكي يمتد من أذربيجان إلى الصين.

٢ـ خط أنابيب يمر عبر تركيا إلى الأراضي الصينية[٥١].

وتقدر احتياطات النفط والغاز في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين بـ ١٦ ٪ من إجمالي مخزون العالم الثابت، مما يعطيه المرتبة الثانية، بعد المخزون السيبيري والعربي في هذه المنطقة.

وهناك أيضاً فوائد تكتيكية واضحة ستكسبها واشنطن من سيطرتها على العراق. فلقد حسنت على نحو كبير علاقاتها مع الروس بهدف، ضمن غايات أخرى، استخدام نفوذ موسكو في آسيا الوسطى لكسب ثقة وائتمان هذه الجمهوريات التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي السابق. بل إن التشجيع الروسي هو الذي أعان بشكل كبير حصول الولايات المتحدة على تسهيلات أرضية حيوية خلال الحرب الأخيرة في أفغانستان. وعلى أثر العمليات العسكرية الناجحة في أفغانستان، دخلت الولايات المتحدة مرحلة تطبيق مادية لتحقيق مصالحها الجيو-سياسية الأساسية الحيوية. فلقد قامت بتشييد قواعد عسكرية جديدة وتوسعة قواعد أخرى في العديد من هذه الجمهوريات تحت مبررات، متخيلة أو حقيقية، لمكافحة الإرهاب في تلك المنطقة[٥٢].

ولهذا السبب يصبح مفهوماً لماذا تريد الولايات المتحدة غزو العراق وعلى أساس مشكوك جداً في شرعيته القانونية. إن حجة انتهاك قرارات الأمم المتحدة لم تعدّ، لذاتها، أبداً مبرراً لشن مثل هذه الحرب. ليس هذا فحسب، بل من باب مراعاة المقارنة، يمكن القول إن إسرائيل، وهي في المنطقة نفسها، لم تلتزم بالعديد من قرارات الأمم المتحدة، وميثاق الأمم المتحدة الذي يتضمن إجراءات مفصلة حول متى يصبح العمل العسكري ضرورياً؛ ولهذا فإن محاولة تنفيذ سياسة ما تحت ستار قانوني يتم

عبر استصدار قرار خاص من مجلس الأمن، بينما الهدف المعترف به هو أيضاً إحداث تغيير في نظام الحكم، هو بلا شك أسلوب غير مقنع.

ولكن، وكما تمت الإشارة إليه آنفاً، هناك متحكِّمون دوليون آخرون، تتباعد مصالحهم مع مصالح واشنطن، خصوصاً في الحقل الاقتصادي، يعارضون هذه التحركات الأمريكية. وجاءت هذه المعارضة بشكل رئيسي من الدول الأوروبية التي لا ترغب في أن تصبح جزءاً من هذه الحرب على الإطلاق، مثل ألمانيا أو ربما كندا والدول الإسكندنافية. وبالمثل روسيا وفرنسا، وهما عضوان دائمان في مجلس الأمن ويملكان حق الفيتو، لم يكونا متحمسين لأسباب قانونية فنية. و "مجموعة" المعارضة هذه أصبحت ظاهرة وأعتقد أنها نابعة من الشعور بأنه ما لم يتم تكتيكيّاً إيقاف مخططات الهيمنة الأمريكية تجاه آسيا الوسطى والشرق الأوسط، فربما يصبحون هم أنفسهم أقل نفوذاً في المستقبل مما قد يؤمِّلون.

وبالطبع، ليس مستغرباً، أن ترفض البلاد العربية والدول الإسلامية قبول هذا الغزو للعراق لكونهم يتفهمون تماماً التداعيات التي يتضمنها[٥٣]. في العاشر من أكتوبر، طلبت حركة عدم الانحياز التي تضم أكثر من مئة دولة عضو، من الأمم المتحدة عقد جلسة مفتوحة لمناقشة مشروع القرار الأنجلو- أمريكي بخصوص تفتيش العراق من قبل الأمم المتحدة طبقاً لنظام نزع الأسلحة[٥٤]. وحيث إن حركة دول عدم الانحياز (نام) تضم جل الدول النامية في الأمم المتحدة، فهي، إذن، دليل ذو مصداقية على وجود معارضة قوية للولايات المتحدة بخصوص مسألة غزو العراق.

الخاتمة: خيارات متاحة للعالم الإسلامي؟

بعد دراسة أسباب وتداعيات هجمات الحادي عشر من سبتمبر وتحليلها يصبح من الضروري تقديم بعض المقترحات حول تحديد اتجاه الطريق الذي يتوجب على الدول الإسلامية والعربية سلوكه لمواجهة الوضع القائم.

إن المعضلات التي وجد العالم نفسه يعاني منها في علاقته الدولية لما بعد الحادي عشر من سبتمبر، ذات أبعاد تاريخية. ومن النادر أن يوجد في تاريخ الشؤون الخارجية حالة تصبح فيها دولة واحدة أعظم قوة عسكرية واقتصادية. ولهذا يصبح الأمر، حقاً، مثبِّطاً جداً للمرء لتصور إمكانية تفسير المشكلات الراهنة والاتجاهات المستقبلية معاً من منظور تاريخي. ومهمتي في هذا الشأن هي، نوعاً ما، ليست سهلة. ومن جهة إدراك متطلبات الدول الإسلامية والإسلام، فإن أي نصيحة أو مقترح يجب أن يبقى، "موضوعيّاً". وبناء على ذلك، عرضت تحليلاً عن الانحياز الغربي ضد الإسلام أو السياسات الخارجية للولايات المتحدة في هذا المحيط الدولي الراهن، يقوم على أساس تقييم صريح لسياسة الواقعية التي تسود عصرنا الحالي.

وبهذا الشأن، يجب الأخذ في الحسبان أن جميع الدول، عند رسم علاقاتها الخارجية، تسترشد، أولاً وقبل كل شيء، بما تراه من احتياجات وتدركه من مصالح. وعليه، لا ريب أن اهتمامات الولايات المتحدة التي ميزتها تتمثل في تلك التي ترى إدارة بوش أنها تشكل المصالح الوطنية لواشنطن. وبالمثل، على الدول الإسلامية، الاستنباط والتفكير وفق خطوط تهدف إلى حماية وتطوير تلك المصالح المهمة لها. وهذا شرط أساسي لضمان نجاح إدارة أي سياسة خارجية حيث تشكل المصالح الوطنية المحرك الاسترشادي لجميع عمليات صنع القرار. فمن جورج كينان[٥٥] إلى هنري كيسنجر[٥٦]، كان هذا هو حجر الزاوية لمنهج الواقعية في العلاقات الدولية.

وعلى أية حال، فالعالم أصبح، منذ الحادى عشر من سبتمبر، مكاناً خطراً، وأشعر أن السلوك المعلن للولايات المتحدة في العراق، في بيئة إسلاموفوبيا اجتماعية وسياسية، التي سبق وأن شرحتها سابقاً، سيكون له آثار بعيدة المدى. فالتداعيات ستكون كونية في طبيعتها وسيكون لها كذلك أثر على الولايات المتحدة[٥٧]. ويجب

أن نتذكر، كما تبين ذلك في السقوط النهائي، تتابعاً، لمحاولات الهابسبورج، الفرنسيين والألمان، من أجل الهيمنة على أوروبا، وكذلك سقوط عصر السلام البريطاني، بأن ارتكبت، دائماً، هذه الدول، خلال فترات وهي في أوج جبروتها، أعمالاً أضرت بها عندما كان يفترض أنها كانت تسعى إلى تحقيق أهداف تسرع بصعودها السياسي. وفي السياق القائم، على أي حال، إذا ما استمرت الولايات المتحدة بالالتزام بنواياها المعلنة بشأن مسألة الحرب والسلام، فإن ذلك ربما يقود إلى دمار في مناطق جل سكانها من العرب والمسلمين، وعليه يجب بذل جهد جهيد بهدف تفادي هذه النتيجة قدر الإمكان.

وعلى الرغم من أن بالإمكان الدخول إلى هذا الموضوع من زوايا مختلفة، إلا أنني أقترح أن أكون مختصراً وواقعياً بشأن هذه المسألة. وبالإمكان اتباع هذه التصورات بفكر متعمق وحرص، وتنفيذها بروية وبأسلوب مناسب. وهي، في نظري، تتجسد في اتباع ملحٍّ للخطوات التالية:

١ـ إعطاء تصور صحيح للإسلام (الانتباه للتصورات التي تقدمها وسائل الإعلام).

٢ـ توسيع مجال الروابط الاقتصادية والمالية، خصوصاً مع أوروبا.

٣ـ تحسين العلاقات الثنائية مع الدول الأمريكية الأخرى والأوروبية.

٤ـ إقامة مراكز فكر (Think tanks) على أرقى مستوى لتتابع باستمرار الشؤون الخارجية المعاصرة وتجري بحوثاً عنها.

٥ـ مشاركة أكثر نشاطاً من قبل المؤسسات الحكومية الدولية الإسلامية في المجال الأيديولوجي لمثل هذه المؤسسات.

٦ـ تمويل المؤسسات والمنظمات النشطة غير الحكومية للعمل في البعد الفكري لعمل الدول الإسلامية بشأن التسوية الودية والحل السلمي للخلافات الراهنة.

وليس من الضروري إعطاء تحليل تفصيلي لهذه المسائل المختلفة، كل على حدة، لكون محتوياتها واضحة تشرح نفسها بنفسها. فالفكرة الرئيسية للهدف تقع، في الحقيقة، في صلب تحسين صورتنا وإزالة الريبة التي بدأت تساور خصومنا وأصدقاءنا عن المسلمين منذ الحادي عشر من سبتمبر. وبهذا الخصوص، وحسب معرفتي، فإن

المملكة العربية السعودية هي الوحيدة التي اتخذت بعض الخطوات المفيدة تجاه تحقيق هذا الهدف. وهناك، بين الحين والآخر، تقارير تفيد أن الولايات المتحدة والمملكة قد كلفا فعلاً وعلى مستوى رسمي أناساً مناسبين لمتابعة هذه الأفكار(٥٨).

نحن نعيش في عالم متداخل. ومن الأهمية القصوى بمكان، أن نوجد ونستنبط طريقة تعايش يستطيع من خلالها مليار ونصف المليار من المسلمين التعامل مع مليار ونصف المليار من الشعوب التابعة للدين المسيحي. ويجب التركيز على أنه لا الإسلام ولا الدول الإسلامية لديها شعور عداء تجاه هذه الشعوب. ولكن، بينما هذه الإجراءات الدبلوماسية والودية تأخذ مجراها، يتوجب علينا أن ننظر بحذر تجاه الأخطار والصعوبات التي تواجهها الدول الإسلامية بعد الحادي عشر من سبتمبر.

من هذا المنطلق يجب التشديد على القول بأنه خلال هذه الأزمة العظيمة الأبعاد، لم تظهر الدول الإسلامية، بمجملها، إلا اليسير من الردود المستنيرة أو الصريحة للوضع الذي واجههم في سبتمبر ٢٠٠١م. وما لم يسد حس أفضل لدى القوى المعاصرة، فإن البلاد الإسلامية ستبقى هشة أمام التهديدات السياسية الخارجية من قبل تلك القوى. هذه التهديدات تتصور، كما أراها، ظهور فوضى وعدم استقرار في دول مسلمة مهمة. وفي هذا السيناريو المزعج ستدخل باكستان وإيران والمملكة العربية السعودية. كما يتعرض لمثل هذا التهديد دول مثل إندونيسيا. وأشعر أن العناصر السياسية التي تفكر في موازاة هذه الخطوط ترغب، في حقيقة الأمر، وفي نهاية التحليل، الإضرار بـ "برجي" الإسلام. وأعني بذلك المملكة العربية السعودية وباكستان، المملكة العربية السعودية بسبب أهميتها الاقتصادية والروحية للمسلمين، وباكستان بسبب قدرتها النووية. ومن هنا تأتي الأهمية الحيوية بأنه على مثل هذه الدول ابتكار واتخاذ خطوات لحماية استقلالها وسيادتها. وما لم يتم ذلك، فأمامنا أخطار خفية ومكشوفة. فلا خيار للدول الإسلامية وشعوبها إلا، كما هو المأمول، بامتلاك قوة عقلية ونفسية كافية للسير إلى الإمام بنجاح خلال هذه الألفية.

الهوامش

(١) جاءت تصريحات حديثة بهذا المعنى من المستشار الألماني شرودر، ورئيس الوزراء الكندي جان كريتيان ورجل الدولة البريطاني السيد توني بن.

(٢) انظر محاضرة هذا المؤلف في سيمنار جانق الدولي، كراتشي، ٢٠ ديسمبر ٢٠٠١م، بعنوان "الصراع من أجل الحقوق وإرهاب الدولة"، والمنشورة في صحيفة **The News**، ٢١ ديسمبر ٢٠٠١م، كراتشي. في هذه المحاضرة كان من ضمن استنتاجاتي الشعور بأنه باستثناءات قليلة، فإن الدول الإسلامية فشلت عموماً في تقييمها بنجاح لاتجاهات سياساتها الخارجية في ضوء ١١ سبتمبر. انظر أيضاً تعليق السفير السعودي في باكستان، علي عواض عسيري، المنشور في صحيفة **The News**، ٢٢ ديسمبر ٢٠٠١م، كراتشي.

(٣) هذا التكهن يستند إلى التقييم المعتمد على أساس أن القناعات الثقافية والدينية للمسلمين ستنافس، في النهاية، الغرب في هيمنته السياسية والاقتصادية على مصادر العالم المالية، وتهديد قيمه الأخلاقية.

(٤) في التحالف الذي قادته الولايات المتحدة في أفغانستان، شاركت أربعون دولة من بين ٢٠٠ عضو في الأمم المتحدة.

(٥) انظر: Joseph S. Nye, **Bound to Lead: The Changing nature of American Power**, New Youk: Basic Book, 1990.

(٦) ركز الإعلام الرئيسي الأمريكي بشكل كثيف منذ ١١ سبتمبر على استراتيجية خلق هوس حرب بين الولايات المتحدة و"الإرهابيين" ووصفهم دوماً بالمسلمين أو جاءوا من دول إسلامية مهمة.

(٧) منذ ١١ سبتمبر، أصبح هناك تركيز على الإسلام والمسلمين أكثر من أي فترة أخرى في التاريخ الحديث. وللأسف، فإن معظم الإعلام، والأعمال الصحفية والأكاديمية سلبية فيما يتعلق بالعرب والمسلمين.

(٨) عبر العصور القديمة والوسطى، كان الإسلام ونبي الإسلام المصطفى، دوماً، موضوع قدح وافتراء ونقد خبيث تدنيسي لمقدساته. فمنذ فجر التاريخ الإسلامي، عندما بدأ الدين الجديد يتوسع في بلاد تقطنها أكثرية مسيحية، فإن المسلمين لم ينظر إليهم كـ "الآخر" فحسب، بل

"الخصم". دانتي، الشاعر الكبير خلال القرون المسيحية الوسطى، رسم صورة شنيعة لنبي الإسلام في قصيدته المعروفة "الكوميديا الإلهية". والقديس توما الإكويني، أشهر فلاسفة اللاهوت السكولاستي، الذي يدين كثيراً لفضل مفكري مسلمي إسبانيا الذين مهدوا للنهضة الأوروبية، يصف، افتراءً، الإسلام أنه مجرد عقيدة اختلقها النبي المصطفى لتوافق أهواءه. الأصوات المسيحية، مثل دانتي والإكويني، ترسم خلفية المحاضرة الرائدة لتوماس كارالايل عن "البطل كنبي: محمد: الإسلام" في سلسلة بعنوان "عن الأبطال، عبادة البطل والبطولي في التاريخ"، حيث كتب، في منتصف القرن التاسع عشر، داعياً المسيحيين إلى رفض "فرضيتنا الحالية عن محمد بأنه دجال ماكر ونبي مزور، وأن دينه مجرد شعوذة وسخافة لا غير".

(٩) بالإمكان عدّ الحرب الدفاعية جزءاً من "الجهاد" الأصغر، ولكن القرآن يكرر أن "الله لا يحب المعتدين". "الجهاد" كجهاد متواصل مع النفس هو جزء من حياة كل شيء مكلف المسلم بعمله - من الصلاة خمس مرات يومياً إلى الصيام في شهر رمضان وإخراج الزكاة وأداء الحج وإقامة العدل والشهادة بالحق.

(١٠) انظر: Mircea Eliade, Editor in Chief, **The Encyclopedia of Religion,** New York: Macmillan Publishing Company, 1987, Volume 5, pp. 190-191.

(١١) كان نتيجة للتفسير المضلل لمصطلح "الأصولي" مع "الإرهابي" تأثير سلبي على الحروب العادلة لتحرير الشعوب المحتلة مثل فلسطين والشيشان وكشمير.

(١٢) انظر Suleman Al-Hageel, **Human Rights in Islam and Their Application in the Kingdom of Saudi Arabia,** Riyadh: Private, 2001, p231.

(١٣) نسب الإعلام الغربي مباشرة، وتضليلاً، حادث تفجير أوكلاهوما إلى المسلمين دون أدنى تحقيق أو دليل.

(١٤) انظر بشكل عام:

Rosanne Klass, ed., **Afghanistan: The Great Game,** New York and London: Freedom House, 1987.

يتعرض هذا الكتاب الرائد عن حرب أفغانستان ١٩٧٩-١٩٨٧م، لنوع من السخرية من قبل أولئك الذين أصبحوا، الآن، يتبنون رأياً آخر، مختلفاً تماماً عن طبيعة الحركة التي قادت

الأفغان إلى قتال دولة عظمى قبل أقل من عقدين من الزمن. فلقد وصفت السفيرة الأمريكية، جين كيركباتريك هذا الكتاب بأنه "لا غنى عنه لمعرفة الاحتلال السوفيتي لأفغانستان"، وعن محتواه تقول: "إنه عمل موسوعي المعلومة ومثقف". والعجب أن السناتور جوردون همفري قال عن هذا الكتاب بأنه: "دراسة عميقة، موثقة، تستحق الاعتماد عليها. يجب أن تكون قراءة هذا الكتاب إجبارية في البيت الأبيض". وقال مستشار الأمن الوطني السابق، بريزينسكي: "نشر فريدم هاوس أفضل مسح فردي عن الحرب في أفغانستان. يجب قراءة هذا الكتاب من قبل كل مهتم بالنضال الجيوستراتيجي العظيم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي".

(١٥) تحت التركيب السياسي القائم، أصبح فين شن فين، الجناح السياسي للجيش الإيرلندي الجمهوري، جزءاً من الحكومة، على الرغم من عسكريته التي يعترف نفسه بها، والكشف مؤخراً عن ارتباطه بالإرهابيين الكولومبيين. ومع هذا، لا تزال جميع المحاولات تبذل لحل جميع المشكلات الظاهرة عبر الحوار والمفاوضات مع لندن.

(١٦) كمثال صارخ لهذا السيناريو هو الصراع الدائر في شمال إيرلنده بين البروتستانت والكاثوليك. فعلى الرغم من أنه صراع قائم على اختلاف ديني، لم يحدث أبداً التهجم على أي من المذهبين من قبل الإعلام الغربي أو في الدراسات المعتمدة والأكاديمية عن الموضوع. وعلى الرغم من دعم سري وعلني لأحد طرفي القتال خلال عقد الثمانينات من جهات وأماكن مهمة كالبيت الأبيض لم تستطع الحكومة البريطانية إثارة هذا الموضوع في أي محفل دولي مهم ضد حكومة الولايات المتحدة.

(١٧) في ٧ أكتوبر ٢٠٠٢م، اجتمعت الهيئة التنفيذية للمجلس القومي للكنائس (الولايات المتحدة) في نيويورك وصوتت بالإجماع على "إدانة والتبرؤ من "(تصريح) جيري فولويل لبرنامج ٦٠ دقيقة الذي أذاعه تلفزيون سي. بي. إس. عن الإسلام ونبي الإسلام، قائلة إن تصريحاته تهدد حياة المسيحيين في أنحاء العالم. وصرح زعماء المذاهب البروتستانتية الأرثوذكسية والإنجيلية في الولايات المتحدة بأن أقوال فولويل بـ "المقيتة والهدامة" "لا تمثل غالبية المسيحيين في هذا البلد أو في بقية العالم". "إن أقواله عن الإسلام وعن النبي محمد ليست مناقضة للحقيقة ومهينة فحسب، ولكنها تشكل خطراً على الأمن القومي لكل بلد يسعى المسيحيون والمسلمون فيه إلى إقامة علاقة سلم فيما بينهم. وقد لاحظت الهيئة التنفيذية لـ إن. سي. سي.

التي تضم ٣٦ مذهباً يتبعها ٥٠ مليون فرداً أن "فولويل لمح في ملاحظاته أنه ومؤيديه يتحكمون في سياسات الرئيس بوش تجاه إسرائيل وفلسطين"، ودعت الرئيس بوش للتبرؤ من أقوال فولويل وإدانتها. إلا أنه حتى كتابة هذه المحاضرة في ٨ أكتوبر ٢٠٠٢م، لم يصدر البيت الأبيض أي بيان يستنكر هذا التصريح الخبيث. وهناك آخرون أدلوا بتصريحات مشابهة لتلك الصادرة من فولويل ومن ضمنهم بات روبرتسون.

(١٨) دأبت الحضارة الأوروبية منذ بعيد على بث الأكاذيب الحاقدة عن نبي الإسلام الذي نجح في إرساء دين عالمي ينافس النصرانية. معظم الهجوم المسيحي المبكر على الإسلام صوَّر، في الواقع، الإسلام بأنه دين وثني، وليس، كما هو، عقيدة توحيدية متفردة. وأول ترجمة للقرآن إلى اللاتينية قام بها روبرت كيتون في ١١٤٣م كانت ناقصة، أفسدها الخبث وحتى الفحش. ولم يكن الدافع وراءها الفهم بل الدحض.

(١٩) شجع مارتن لوثر وكتب مقدمة طبعة ١٥٤٣م اللاتينية للقرآن قام بها ثيودور بيبلياندير، بقوله "لقد رغبت في إلقاء نظرة على نص كامل للقرآن. ولا يساورني شك أنه كلما أكثر الأتقياء والعلماء الآخرون قراءة هذه الكتابات، سيقوى دحض أخطاء واسم محمد. وكما أن حماقة، أو على الأصح جنون اليهود تتضح بسهولة أكثر حالما انكشفت أسرارهم المخبّأة، كذلك عندما ظهر كتاب محمد للعلن وتم فحصه بشكل كامل، سيسهل على كل الأتقياء فهم حماقة وخداع الشر ويسهل أكثر قدرتهم على دحضها". إن خطورة هذا النوع من التعصب الديني، الموجه في وقت ما ضد المسلمين، يمكن تجاوزه إلى جماعات دينية أخرى، لأمر جلي.

(٢٠) خلال أحدث هجوم على غزة في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر ٢٠٠٢م في قرية خان يونس أطلق صاروخ على تجمهر مدني قتل على أثره في الحال ١٤ فلسطينياً. إلى متى يتم تجاهل مثل هذه الجرائم الدولية؟

(٢١) ضمن تصريحات مبكرة من هذا النوع جاء على لسان كولن باول عندما أخبر الكونجرس الأمريكي خلال الأسبوع الثاني من فبراير ٢٠٠٢م أن الولايات المتحدة ستشنها بمفردها ضد العراق إذا لم تتصرف الأمم المتحدة.

(٢٢) في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٢م، تطوعت وزيرة العدل في ذلك الوقت، هيرتا دوبلر-جميلين، بمقارنة بعض تصرفات في السياسة الخارجية للرئيس بوش بخصوص العراق مع تصرفات هتلر، حيث قالت: "يريد بوش تحويل الانتباه من مشكلاته السياسية في الداخل وهو أسلوب مفضل بعض

الأحيان. هتلر استخدمه". (كما اقتبسته وكالة الأنباء الفرنسية AFP، انظر **Dawn**، ٩/ ١٠/ ٢٠٠١، ص ١٥). حتى كبار السياسيين الأمريكيين، خصوصاً الديمقراطيين، قالوا إن الرئيس بوش يحاول تحويل انتباه الرأي العام من مسائل داخلية كئيبة باستخدام مشكلات خارجية متخيلة مثل التوتر مع العراق. وجاء أقسى نقد بهذا الخصوص من قادة مثل آل جور. وصدرت موجة من النقد من قبل زعيم جنوب أفريقيا المبجل، نيلسون مانديلا، حيث عبر رجل الدولة الكبير هذا، عبر تصريح له عن انتقاده الشديد للتهديدات الصادرة من الرئيس الأمريكي خلال الشهور الأخيرة. وفي مقابلة مع نيوزويك صنف نائب الرئيس الأمريكي، تشيني ووزير الدفاع، رامسفيلد، بـ "ديناصورات تضلل الرئيس": لمزيد من التفاصيل، انظر **Dawn**، ٩/ ١٠/ ٢٠٠١، ص ١٥.

(٢٣) يبدو أن الشريك الوحيد الذي يستحق الذكر في هذا "التحالف" هو رئيس الوزراء البريطاني بسبب نشاطه الدبلوماسي المستمر. إلا أنه في مواجهة معارضة شديدة، خلال مؤتمر حزب العمال في بلاكبول الذي انعقد خلال الأسبوع الأخير من سبتمبر ٢٠٠٢، تراجع بقوله إن بريطانيا ستتصرف فقط من خلال الأمم المتحدة.

(٢٤) هناك أيضاً معارضة ظاهرة من الكونجرس الأمريكي لإدارة بوش صادرة من أعضاء مثل الديمقراطيين السيناتور كيندي والسيناتور بيرد، وعضو الكونجرس الجمهوري، آرمي.

(٢٥) كتب الفيلد مارشال أيوب خان، عندما كان رئيساً لباكستان في الستينيات، مذكراته السياسية بعنوان: أصدقاء وليس سادة

Ayub Khan, **Friends not Masters**: A Political Autobiography, Oxford, 1967.

(٢٦) انظر مقابلة مع صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير عبدالله مع سكوت مكلويد، **Time**، ٢٦ فبراير ٢٠٠٢م.

(٢٧) بيان منظمة المؤتمر الإسلامي في الأمم المتحدة عن حق تقرير المصير للشعوب وتطبيقه تحت فقرات ٨، ٩ من الهيمنة الاستعمارية والغربية للاحتلال الأجنبي.

(٢٨) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ١٦ ديسمبر ١٩٦٦م، المادة ١.

(٢٩) انظر قرار الجمعية العامة في الأمم المتحدة ١٥١٤ (د-١٥)، ١٤ ديسمبر ١٩٦٠م الخاص بإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

(٣٠) للنص انظر A. J. 1941 .

(٣١) انظر : Rosalyn Higgins, **The Development of International Law Through Political Organs of UN**, London: Oxford University Press, 1963, pp 90-106.

(٣٢) انظر : **I C J Reports** 1975, p 12, pp 31-35

(٣٣) تحت هذا المبدأ، يفترض، تبرير شرعية الأعمال العسكرية في أفغانستان .

(٣٤) انظر : ICJ Reports, 19869, and: Charles Cheney Hyde, **International Law: Chiefely as Interpreted and Applied by the United Sattes**, 2ed ed., Boston: Little, Brown, and Company, 1945, Vol. 1, Para 69.

(٣٥) لم يتم «قبول» النظامين الشيوعيين في الصين وكوريا الشمالية، إلا بعد تردد من قبل مثل هؤلاء المنظرين .

(٣٦) انظر : Farooq Hassan, **The Islamic Republic**, 1984; **The Concept of State and Law in Islam**, Lanham (MD): University Press of America, 1981.

(٣٧) جاء هذا التصريح يوم ٥ ديسمبر ٢٠٠١م . لم تكن منظمة القاعدة، في الأصل، على هذه القائمة . وتمت إضافتها عام ١٩٩٩ كـ(FTO منظمة إرهابية أجنبية) مع الحركة الإسلامية لأوزبكستان (IMU) .

(٣٨) تضم قائمة إقصاء الإرهاب حتى ٥ ديسمبر ٢٠٠١م المنظمات التالية : الاتحاد الإسلامي(AIAI)، الوفاء والإغاثة الإسلامية، عصبة الأنصار، شركة داركزنلي، المجموعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC)، جيش عدن الإسلامي، المجموعة الليبية للجهاد الإسلامي، مكتب الخدمات، مخابز وحلويات الحماطي، مركز النور للعسل، مؤسسة الراشد، دار عسل الشفاء للصناعة والتجارة، جيش محمد، جمعية التعاون الإسلامية، كتيبة أليكس بونكايو (ABB)، جيش تحرير رواندا (ALIR) المعروف أيضاً باسم Interahamwe، القوات المسلحة السابقة (EX-FAR)، مجموعة أول أكتوبر المناهضة للفاشستية (GRAPO) المعروفة أيضاً باسم Grupo de Resistencia Anti-Fascista Premero De Octubre، عسكر طيبة (LT) المعروف أيضاً باسم جيش الحق، الجيش الجمهوري الإيرلندي المستمر (CIRA) المعروف أيضاً باسم متطوعو مجلس الأورانج للجيش المستمر (OV)، حماة اليد الحمراء

(RHD)، جيش الشعب الجديد (NPA)، الشعب ضد العصابات والمخدرات (PAGAD)، الجبهة المتحدة الثورية (RUF)، المعونة، جيش الله، النجمة السوداء، الجناح الفوضوي للانقلاب، الألوية الحمراء-الحزب الشيوعي المقاتل (BR-PCC)، خلية البروليتاريا الثورية، حزب الله التركي، محاربو القدس، منظمة التجديد والإصلاح الإسلامي، عصابة البنتاغون، الجيش الأحمر الياباني (JRA)، جمعية المجاهدون (JUM)، حركة الجهاد الإسلامي (HUJI)، قوى التحالف الديموقراطي (ADF)، جيش الرب للمقاومة (LRA).

(٣٩) جرت مظاهرات عامة واسعة النطاق ضد هذه الحرب التي تقترح الولايات المتحدة شنها على العراق في لندن وإيطاليا وأستراليا والأرجنتين وإندونيسيا وفي الولايات المتحدة نفسها خلال سبتمبر ٢٠٠٢م.

(٤٠) رغم مساعدة باكستان في الجهود الحربية الأمريكية في أفغانستان، صرح الجنرال مشرف رسمياً، أنه لا يعتقد أن لابن لادن أي يد في ضربات الحادي عشر من سبتمبر لأنه لم يكن يملك المعرفة المطلوبة، والتجربة أو الخبرة عن مثل هذه العملية.

(٤١) قيل إن هذه التحقيقات جرت في ٥٠ دولة، **The Times**، ٦ سبتمبر ٢٠٠٢م.

(٤٢) المصدر السابق.

(٤٣) من هذه الناحية، فإن سياسة بوش تناقض سياسات كلنتون الذي، خلال فترة رئاسته الثانية، اتبع سياسة تدخل عميق في شؤون الشرق الأوسط فضل فيها قيام مثل هذه الدولة خلال جدول معقول. ومن الواضح أيضاً أن هذه السياسة تغيرت تبعاً للحادي عشر من سبتمبر وحرب أفغانستان.

(٤٤) سمحت باكستان، تحت قيادة الجنرال مشرف، حتى لمسؤولي تنفيذ القانون الأمريكي، بالعمل داخل طول البلاد وعرضها. ولم يسبق أبداً توفير مثل هذه التسهيلات في التاريخ الحديث حتى من قبل الدول الصديقة.

(٤٥) بعدئذ، على أي حال، قام الناطق الرسمي باسمه بـ"تصحيح" هذه العبارة بوصفها هفوة.

(٤٦) لا شك أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هو الجهة المعهود إليها بالمسائل الخاصة بالحرب وحفظ السلام.

(٤٧) انظر: Ian Brownlie, **Principles of Public International Law**, 3ed, Oxford and New York: Clarendon Press, 1979, p 293.

(٤٨) انظر : Lawrence Preuss, **74 Hague Recuil**, 1949, I; M. S Rajan: UN & Domestic Jurisdiction, London: Asia Publishing; Philip Jessup, **A Modern Law of Nations**, New York: Macmillan Co., 1948, pp 68-93; Hirsch Lauterpacht, **International Law and Human Rights**, London: Stevens ans Sons, 1950.

(٤٩) انظر : **Time Magazine**, 26 February 2002.

(٥٠) يقال إن واشنطن ولندن أكدا بقوة لموسكو أنه مقابل مساعدة الأخيرة في إعطاء صوتها في الأمم المتحدة لصالح شن حملة عسكرية ضد العراق، سيتم ضمان سلامة المصالح الروسية بهذا الخصوص. ويظهر أن توني بلير نقل آخر رسالة عن هذا الموضوع خلال محادثاته مع بوتين في الحادي عشر من أكتوبر ٢٠٠٢م، في موسكو. وقد رفض بوتين عروض بلير لعدم توفر دليل يدعمها.

(٥١) ظهرت الحاجة إلى هذه الأنابيب منذ ١٩٩٣م عندما أصبحت الصين مستوردة للطاقة. فقد استوردت الصين عام ٢٠٠١م ٧١-٨١ مليون طن من النفط الخام والمكرر، تجاوزت تكاليفه ١٥,١ مليار دولار أمريكي.

(٥٢) يشعر الصينيون بقلق ويرقبون عن كثب هذه التطورات. انظر تحليل Zhang Chongfang، وهو محلل في Zinhua، وكالة الأنباء لجمهورية الصين الشعبية، نشر في **Beijing Review**, 8 August 2002.

(٥٣) في مقابلة مع سي. إن. إن. في ٧ أكتوبر ٢٠٠٢م، الذي وافق مرور عام على بدء شن الحرب على أفغانستان، حتى الرئيس حامد قرضاي، رفض تأييد مشروع الهجوم الأمريكي للعراق.

(٥٤) انظر تفصيل قرار حركة عدم الانحياز بخصوص العراق في ١٦ فبراير ٢٠٠١م. "إن رئاسة حركة عدم الانحياز (نام) تأسف للهجمات الجوية بالقرب من بغداد في يوم الجمعة الموافق ١٦ فبراير ٢٠٠١م. إن الرئاسة ترغب في أن تعبر، باسم الحركة، عن تعازيها لأسر وأصدقاء أولئك الذين فقدوا حياتهم نتيجة هذا الهجوم. وتأكيداً للمواقف التي تبناها رؤساء الدول أو الحكومات في القمة الثانية عشرة التي عقدت في ديربان في ١٩٩٨م، و تبناها الوزراء في المؤتمر الوزاري الثالث عشر المنعقد في كاتاجينا في ٢٠٠٠م، فإن الرئاسة ترغب في التوكيد على أن الحركة ملتزمة بمبادئها بخصوص احترام سيادة وحدة الأراضي والاستقلال السياسي لجميع الدول الأعضاء.

إن الحركة ترغب أن تؤكد مرة أخرى استنكارها لفرض واستمرار التنفيذ العسكري لـ " لمناطق حظر الطيران " على العراق من قبل دول منفردة، وتعيد تأكيدها أن مثل هذا الفرض هو دون موافقة مجلس الأمن أو الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

ومن أجل تخفيف التدهور المتواصل للأحوال الإنسانية لسكان العراق بسبب الحظر، فإنه يجب على جميع الأطراف الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لتحقيق حل سياسي دائم للحالة في العراق.

إن الرئاسة تناشد كل المعنيين بمواصلة البحث عن حل سلمي للأزمة. واعتماداً على مبادئ وقرارات الحركة، فإن الرئاسة تناشد الدول الأعضاء في نام، وجميع الأطراف المعنية، لبذل كل الجهود من أجل إقامة سلام، أمن واستقرار في المنطقة عبر الوسائل الدبلوماسية وليس العسكرية ".

(٥٥) انظر: George Kennan, **The Decline of Bismarch's European Order: Franco-Russian Relations, 1875-1890, Princeton,** N. J: Princeton University Press, 1979; American Diplomacy, 1900-1950, Chicago: University of Chicago Press, 1951.

(٥٦) انظر: Henery Kissinger, **A World Restored: Metternich, Castlereagh and the Problems of Peace 1812-1822; White House Years,** Boston: Houghton, 1957. Boston: little Brown, 1979.

(٥٧) انظر: Paul Kennedy, **The Rise and Fall of the Great Powers.**: Economic Change and Military Conklict From 1500 tp 2000, New York: Random House, 1987.

(٥٨) انظر، على سبيل المثال، Report of Christopher Marquis, **Wall Street Journal,** 8/29/ 2002.

المؤلـــف

- حاصل على الدكتوراه في القانون الدستوري من جامعة كولومبيا الأمريكية.
- حاصل على الدكتوراه في الشؤون الدولية من جامعة هارفارد الأمريكية.
- أستاذ سابق للقانون والشؤون الدولية في جامعات هارفارد وتوفتس ولندن وكولومبيا وأكسفورد.
- محامٍ في المملكة المتحدة، وفي الولايات المتحدة، وفي باكستان.
- عمل مستشاراً لأربعة من رؤساء وزراء الباكستان في الشؤون الخارجية والقانون.
- رئيس جمعية حقوق الإنسان في باكستان.
- أمين عام مجلس البيئة الباكستاني.
- رئيس منتدى الأسرة الباكستاني.
- قام بتأليف ٢٥ كتاباً في القانون والشؤون الخارجية وكتب أكثر من ١٠٠ مقالة في القانون.
- يعمل حاليّاً مديراً للمعهد الأمريكي الآسيوي للدراسات الاستراتيجية في بوسطن.

مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية



مطبعة
مركز الملك فيصل
للبحوث والدراسات الإسلامية



سلسلة دراسات معاصرة

صدر ضمن هذه السلسلة الدراسات التالية:

عنوان الدراسة	المؤلف
١- التخصيص: أهدافه وأسسه وفوائده	عبدالله إبراهيم القويز
٢- الإسـلام السياسـي فـي روسيـا	ميثم الجنابي
٣- التخصيص: رؤية اقتصادية في المنهج والتطبيق	عبدالعزيز إسماعيل داغستاني
٤- الأبعاد الجيوبولتيكية لقضايا المياه في الوطن العربي	حسن عبدالله المنقوري
٥- الصراع على قزويـن	صالح محمد الخثلان
٦- الصراع الأهلي في الصومال	عبدالله شيخ محمد عثمان
٧- المسلمون والنظام العالمي الجديد	عبدالله فهد اللحيدان
٨- الإسلام السياسي في جمهوريات وسط آسيا الإسلامية	ميثم الجنابـي
٩- الصراع على كشمير	بغداد سيدي محمد
١٠- أنظمة البيئة وتشريعاتها وسياساتها في المملكة ودول الخليج العربية	يوسف إبراهيم السلوم
١١ـ التوجهات المعاصرة للإعلام الدولي	عادل سراج مرداد
١٢ـ مأزق المسلمين الفكري: الحالة الهندية	راشد شاز
١٣ـ انعكاسات تطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالميّة على البلدان الإسلامية	محمد عبيد محمد
١٤ـ ظاهرة الإرهاب المعاصر	مصلح الصالح

رقم الإيداع: ١٤٢٣/٦١٨٦
ردمك: ٤-٠٧-٨٩٠-٩٩٦٠